الأمم المتحدة A/57/PV.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٤**
الأربعاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة الأونرابل ريالوث سيرج فوهور، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية فانواتو.

السيد فوهور (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): أود في بداية حديثي إلى هذه الجمعية الموقرة أن أنقل إليكم تحيات شعب جمهورية فانواتو. فمستقبلنا سوف تحدده الأمم الممثلة هنا اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. فأنتم تتولون الرئاسة في فترة اضطراب في العلاقات الدولية، ووفدي يتعهد لكم بالدعم والتعاون الكاملين، وأنتم تقودون هذه المنظمة النبيلة في هذا الوقت العصيب. كما أغتنم هذه الفرصة للاعتراف مع الامتنان العميق بإسهام سلفكم الذي قاد أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بكفاءة كبيرة حتى نهايتها.

وأعرب عن امتناني الكبير وإعجابي بالقيادة والمهارات الدبلوماسية التي يتحلى بها الأمين العام، كوفي عنان. فحكمته البارعة هي التي يسرت احتفاظ الأمم المتحدة بمصداقيتها وأهميتها ليس في صون السلم الدولي في أنحاء العالم فحسب، بل وفي كفالة استمرار هذه المنظمة في مواجهة تطور التحديات التي تواجه العالم، بما فيه فانواتو.

ويسرني أن أرحب بالاتحاد السويسري عضوا في الأمم المتحدة. وأتطلع إلى قبول جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية الوشيك، فهي دولة تشرفت فانواتو بالمشاركة في عملية حفظ السلام التي أدارتها الأمم المتحدة فيها.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي أقضت المضاجع ستظل عالقة في أذهاننا زمنا طويلا. فباسم حكومة وشعب فانواتو أرى لزاما عليّ أن أنقل مواساتنا الخالصة إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وأسر ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الأبرياء للأرواح الكثيرة البريئة التي قضت في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59340 (A)
0259340

ذلك اليوم المشؤوم الذي شهد أشنع عمل في التاريخ المعاصر. إن العمل البربري والجبان المرتكب في ١١ أيلول/سبتمبر هز الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة. وهو ينذر بفترة جديدة من افتقاد اليقين في العالم.

لقد أصبح الإرهاب محنة زماننا. وأصابت هذه الظاهرة المعقدة كوكبنا. وباعتبارنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي يجب علينا أن نعمل معا من أجل القضاء عليه. غير أن أي عمل انتقامي أو أي تدابير عقابية يجب أن تحظى بتأييد عالمي من خلال الهياكل المتعددة الأطراف والدولية الراسخة، بدءا بالأمم المتحدة، أكثر المنظمات تمثيلا للعالم. إن اتخاذ أي إجراء خارج هذه الآليات مسألة خطيرة جدا. ونحن نطلب أن تخدم جميع الإجراءات المتخذة، قبل كل شيء، هدف ضمان العدالة والسلم والأمن في عالم المستقبل.

ونناشد، على وجه الخصوص، مبتدري الدعوة إلى القيام بعمل عسكري ضد العراق أن يُظهروا قدرا كبيرا من الحكمة والمسؤولية لضمان ألا تؤدي قراراتهم إلى إيجاد نظام عالمي جديد يتسم بانعدام الأمن والكراهية والصراع، وبالانقسامات الثقافية والإثنية والدينية. ويجب أن تكون جميع الإجراءات المتخذة متمشية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الراسخ.

ومع أن مكافحة الإرهاب تحتل مركز الصدارة، يجب ألا يقودنا هذا إلى نسيان أو تناسي قضايا التنمية والشواغل الأمنية الملازمة للعالم النامي، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة. ولا بد من تخصيص بعض الموارد لمشكلة الأمن المتنامية، ولكنها يجب ألا تطغى على جدول أعمال تنمية العالم النامي. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يضم صوته إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ في معرض تأييد إعلانات منتدى جزر المحيط الهادئ التي وُزعت بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وقد ذكّرنا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الأخير، المعقود في جنوب أفريقيا، دون لبس أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للتصدي للتحديات الملازمة لطبيعة العديد من اقتصادات العالم النامي. والبيئة والتأثير الضار للتغير المناخي مثار قلق شديد، ونحن نحث البلدان التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ونرحب ترحيبا حارا بتصديق اليابان والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا على هذا البروتوكول.

ولا تزال السياسات المغامرة التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو تهمِّش العديد من اقتصادات العالم النامية الصغيرة جدا، مثل اقتصاد فانواتو. والالتزامات التي توجب الامتثال للإعلانات والتشريعات الدولية هي حجر الزاوية في إقامة عالم يسوده السلام والعدل وتنتصر فيه العدالة على كل شيء. يجب إقامة شراكات منصفة وتعاون منصف ليتسنى لنا جميعا أن نساهم بدعمنا وثقتنا.

وفي حين أن الدول الصغيرة، مثل فانواتو، مضطرة للانصياع للشروط التي تمليها البلدان المتقدمة النمو، فإن بعض هذه الدول نفسها تقرر في نفس الوقت فرض سياسات تتعدى على المواقف الوطنية والإقليمية.

وتعارض فانواتو بقوة انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها. وفي هذا السياق، تدين حكومتي مرة أخرى دون تحفظ النقل المستمر للمواد المشعة في المحيط الهادئ. فهذا التجاهل الصارخ للموقف الوطني والإقليمي يدلل بوضوح على سياسات الأقوياء. وذلك التجاهل مخز في ضوء المُثل والمبادئ العديدة التي اعتمدتها المنظمة وهيئاتها المختلفة. ونظرا لاعتماد السياسة الإقليمية المتعلقة بالمحيطات لجزر المحيط الهادئ مؤخرا في منتدى قادة جزر المحيط الهادئ في جمهورية جزر فيجي، فإني أحث بقوة الدول الناقلة على

احترام الجهود التي تبذلها بلدان جزر المحيط الهادئ لحماية مواردها الرئيسي: البحر.

والشروط التي تفرضها البلدان الأقوى بالنسبة لمبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثال آخر يوضح لعبة القوي، التي نرى فيها الدول الكبرى تتلاعب بالنظام العالمي خدمة لمصلحتها. وتلك السياسات البغيضة تؤثر على حدود السيادة الوطنية نفسها من أجل منفعة البلدان المتقدمة النمو. ويجب أن نضع حدا لكل هذا النفاق لكي نعامل، نحن الدول الصغيرة، معاملة منصفة ونكون شركاء في المجتمع الدولي على قدم المساواة.

وتعارض فانواتو السياسات التمييزية والتشريعات التي تعرِّض جوانب ضعفنا لبيئة عالمية شديدة التقلب. ويجري خنق بعض جهودنا الوطنية الرامية إلى تنشيط النمو الاقتصادي بالضغوط الكبيرة التي يمارسها نادي الأغنياء، الذي يفعل كل شيء ليضمن لموقفه أن يسود. أين يتركنا كل هذا؟ يجب أن أشدد على هذه المسألة لأن فانواتو بذلت أقصى جهودها للامتثال لمبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تشريعات منع غسل الأموال وكفالة الشفافية في المعاملات المالية. ومع ذلك، فإن تلك المنظمة الغنية وذات النفوذ الواسع مستمرة في تقديم مطالب جديدة. ونحن على استعداد للتفاوض ضمن إطار زمني يجب أن يكون في المقام الأول مناسبا لمتطلباتنا الاقتصادية والسياسية. ولكن، يجب أن تكون منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي مستعدة بدورها لتقديم إعفاءات وحلول فورية. وأي قرار من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع بلدان، مثل فانواتو، على قائمة سوداء قرار سابق لأوانه ولا مبرر له. ولن يخدم مصالح أي جهة سوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتواجه فانواتو مأزقا لأن البلدان التي أدخلت سياسة الملاذات الآمنة من الضرائب أثناء الفترة الاستعمارية لا تزال تفرض مطالب غير معقولة على اقتصادنا الضعيف أصلا.

وفي نفس السياق، يجب أن أذكر أيضا الصعوبات المعقّدة والمفرطة التي يواجهها بلدي وهو يحاول تطبيق عملية الإصلاح. وفي ضوء الأولويات التي حُددت للألفية، لا يزال يوجد نقص حاد في المساعدة المالية اللازمة لتنفيذ أولويات التنمية الوطنية بفعالية. وقد تعودنا على تلقي قدر كبير من المشورة الأجنبية ولكنها، لسوء الطالع، ليست مدعومة بدعم مالي حقيقي. وهذا وضع عبئا ثقيلا على الموارد الشحيحة أصلا المتوفرة في البلد. وأعتقد أنه من المهم أن يفهم شركاؤنا في التنمية على نحو أفضل الخصائص والسمات الفريدة لا بالنسبة لاقتصاد فانواتو فحسب، بل أيضا بالنسبة لسائر اقتصادات جزر المحيط الهادئ الصغيرة والهشة.

إن الحظر الحالي المفروض على تصدير الكافا إلى أوروبا والولايات المتحدة دليل آخر على السياسات المجحفة والتمييزية التي مارستها الدول القوية. ونحن نتوقع أن تنضم دول أخرى إلى الحظر. إلا أنه لا يوجد دليل علمي يبرر هذه العقوبات التجارية، التي أضرت باقتصاد فانواتو. ولذلك، نحن نسعى للحصول على تأييد وتفهم المجتمع الدولي ليتيح الوقت لإجراء البحث العلمي المناسب قبل فرض هذه القيود التجارية. ومنتجات الكافا التي تصدر إلى أوروبا وإلى أماكن أخرى مخلوطة مع منتجات غير الكافا. وفي الوقت الحالي، من المجحف والتمييزي تماما فرض هذا الحظر.

وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما الجهود التي تُبذل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لإيجاد منظمة أقوى وأكثر كفاءة. وبالنسبة لهذه المسألة، يؤيد وفدي موقف الوفود الأخرى بشأن ضرورة إعادة هيكلة عضوية مجلس الأمن لكي تعبر على نحو أفضل عن التمثيل الجغرافي ومجموعات

الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا دون الإضرار بسلطة المجلس.

ولا بد أيضا من تناول مسألة تايوان على نحو كاف هنا. والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة سنة ١٩٧١، حسم مسألة التمثيل القانوني والسياسي لجمهورية الصين الشعبية بصفتها عضوا في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن حكومة بلادي لن تؤيد أية محاولة من جانب تايوان للانضمام لعضوية الأمم المتحدة أو لأي جهاز من الأجهزة أو الوكالات المتخصصة المنتمية إليها. وعلى الأمم المتحدة أن تنأى بنفسها عن التدخل في النزاع القائم بين الصين وتايوان، لأنها مسألة تدخل كلية في نطاق اختصاص الصين وحدها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشير إلى مشكلة بابوا الغربية. ففي مؤتمر قمة الألفية تطرق رئيس وزراء فانواتو آنذاك إلى مسألة مهمة، وهي مبدأ حق شعب بابوا الغربية في تقرير المصير. إن مسألة بابوا الغربية كانت دوما تحتل مكانا خاصا على جدول أعمال السياسة الخارجية لفانواتو. وميثاق الأمم المتحدة يكرس المبادئ التي ما زالت المنظمة تهتدي بها في جهودها المتعلقة بتقرير المصير. ونحن على اقتناع راسخ بأنه إذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون متسقة في قراراتها المتعلقة بتشجيع الاعتراف بالحق الأساسي في تقرير المصير واحترام هذا الحق، فلا بد من إدراج مسألة بابوا الغربية في جدول أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. أما سياسة الأبواب المغلقة المتبعة حيال التماسات أبناء بابوا الغربية، فما زالت تقوض مصداقية الأمم المتحدة من حيث قدرتها على معالجة مسألة أساسية من هذا القبيل. وأعتقد أن إعادة النظر في مسألة بابوا الغربية ستخدم مصالح المجتمع الدولي. كما أننا نطلب إيفاد لجنة تحقيق إلى بابوا الغربية للتحقق من معلومات تتعلق بفظائع يُزعم أنها ارتكبت هناك.

ختاما أقول إنه يتعين علينا أن نستمر في دعم الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إقامة عالم يسوده العدل والإنصاف. وعلينا أن نسد الفجوة المتنامية بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، حتى نضمن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للجميع - وهو شرط مسبق بالغ الأهمية لكفالة الاستقرار السياسي والسلام والأمن في كل ربوع العالم. والتنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة للتنمية، وبصفة خاصة إعلان الألفية وإعلان مونتيري وإعلان جوهانسبرغ سوف يدفع تلك العملية قدما. ووجود بيئة دولية أكثر مؤاتاة سيساعد على تلبية الأولويات الإنمائية للبلدان النامية، وتصحيح جوانب الخلل الاقتصادي الشديد السائد اليوم. وسيلزم توفر النية الصادقة والاحترام والتسامح والمساواة، إذا أردنا أن نمضي قدما في هذا الاتجاه. ولن يكون دور الأمم المتحدة حاسما في تلك العملية إلا عندما يكون الدعم الآتي من دولها الأعضاء ميسورا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): السيد الرئيس، فاتحة الخطاب، تحيات خالصات أزجيها لمعاليكم، مهنئا بمناسبة اختياركم رئيسا لأعمال الدورة السابعة والخمسين. وأنا على ثقة تامة بأن قدراتكم الدبلوماسية المختبرة، ستقود فعاليات هذه الدورة الهامة إلى ما نصبو إليه من قرارات وتوصيات تناسب تحديات واقعنا الدولي الراهن. ولا يفوتني هنا أن أعرب عن أسمى آيات التقدير لسلفكم السيد هان سونغ - سو وجهوده الدؤوبة في تفعيل دور الجمعية العامة. وأرجو من على هذا المنبر، أن أتقدم باسم السودان، حكومة وشعبا، بالتهنئة الحارة لحكومة وشعب سويسرا على الانضمام لمنظومتنا الدولية. ولا يفوتني أيضا في هذا المقام أن

أهنئ، باسم السودان حكومة وشعبا، دولة تيمور الشرقية على انضمامها لعضوية المنظمة.

ما بين اجتماعنا هذا وسابقه، قد مر عام على ذكرى الأحداث الإرهابية المؤسفة، التي روعت هذه المدينة التي ترتفع فيها أعلام دولنا جميعا، وبها مقرنا الذي نأتمر فيه كل عام للتداول حول الأمن والسلم والعدالة. إن ذكرى كارثة مركز التجارة العالمي، هي بمثابة وقفة لنا، لنتدارك ضرورة تكاتف المجتمع الدولي في حملة مكافحة الإرهاب، وتجعلنا نجدد موقفنا الثابت أبدا، بأن الإرهاب عدو هُلامي لا دين له ولا عرق ولا وطن، وأنه التحدي الماثل الذي يحتم علينا جماعية الموقف الدولي، إذ أن الحرب عليه لا بد أن تكون بتنسيق تام وتعاون شامل على المستوى القطري والإقليمي والدولي، ووفق ثوابت القانون الدولي، وتحت مظلة هذه المنظمة.

ويود السودان، وهو يجدد التزامه بمشاركته ومساندته للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، أن يلفت نظر دول العالم وشعوبها إلى مشاعر القلق التي بدأت ترتفع في أنحاء عديدة من العالم، إزاء الانحراف في مسار وأهداف هذه الحملة، واستغلالها أسوأ استغلال من قبل قوى التطرف، ودعاة التصادم بين الحضارات والثقافات. وهذا الشعور بالقلق يعبِّر عنه بصورة واضحة ما يجري في المنطقة العربية والإسلامية بصورة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. فباسم السودان الذي يرأس الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، نكرر رفضنا واستنكارنا لذلك، وننادي بأن تلتزم الحملة الدولية ضد الإرهاب بقواعد القانون الدولي، وندعم بقوة الدعوة التي أطلقها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية بشأن أهمية عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم لهذه الدورة، قد أبان في أكثر من موضع الرغبة الملحة بين سائر دول العالم في المزيد من التعاون لتخفيف حدة الفقر، وإزالة عبء الديون، ومعالجة النزاعات، سعيا نحو عالم تسوده العدالة والمساواة. وتختفي فيه المظالم والمرارات التي تولد الحقد والكراهية وازدواجية المعايير والتسييس الذي لا يخدم المقاصد الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويود السودان هنا أن يؤكد إيمانه التام بأن المنظمة الدولية، تظل أبدا هي الآلية المُثلى لتحقيق التعاون الدولي. ومن هذا المنطلق يجدد السودان استعداده للتنسيق التام مع كل أجهزتها وفي جميع المجالات. وانطلاقا من هذه القناعة يؤكد السودان على ضرورة تفعيل أجهزة الأمم المتحدة، وإيلاء أهمية خاصة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

إن علاقات السودان بالأمم المتحدة شهدت تطورا ملحوظا خلال العام المنصرم توج مؤخرا بالزيارة الهامة الناجحة لمعالي الأمين العام كوفي عنان للخرطوم. وكانت سانحة طيبة له للوقوف بنفسه على حقيقة ما تشهده البلاد من تطورات إيجابية على شتى الصعد. كما أن تلك الزيارة عززت جسور التعاون القائمة بين السودان والمنظمة الدولية. وعلى ذات النسق شهد مطلع هذا العام زيارات قام بها للسودان كل من السيد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدير عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومدير عام المنظمة الفكرية العالمية. والسودان إذ يفتح قنوات الوصل والتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إنما يفعل ذلك انطلاقا من ثوابت سياسته الخارجية القائمة أصلا على الانفتاح التام إقليميا ودوليا، وإيمانه بضرورة الحضور والفعالية في كل ما من شأنه خدمة مبادئ وميثاق المنظمة الدولية.

وتدعو نصوص ميثاق منظمتنا إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، كما أن الميثاق يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في هذا المجال. إن السودان يترأس حاليا منظمتين إقليميتين تدور في فضائيهما أهم النزاعات التي تشغل بال العالم اليوم. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فمن خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يسعى السودان لمعالجة الأوضاع في السودان وفي الصومال. ومن خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم في عضويتها باكستان والعراق وفلسطين والبوسنة والهرسك ضمن ٥٧ دولة تشكل حوالي ثلث أعضاء الجمعية العامة، نسعى لمعالجة أوضاع إقليمية وقطرية في غاية التعقيد، فبدون معالجة أسباب الصراع العربي الإسرائيلي بإزالة الاحتلال وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف لن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم. إننا نؤكد على أهمية المعالجة السياسية بين العراق والأمم المتحدة، وبذل كل الجهود لتجنيب العراق والمنطقة مخاطر حرب أخرى. والسودان من موقعه في رئاسة الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد انخرط مع آخرين في اتصالات مستمرة مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية الدول الخمس الكبرى، والأخ وزير خارجية العراق، توجت بقبول العراق عودة المفتشين دون شرط. إننا إذ نشيد بالقرار الشجاع الذي اتخذته القيادة العراقية أول أمس بالسماح بعودة المفتشين، نأمل أن يفضي ذلك إلى رفع العقوبات المفروضة عليه ويعزز أمنه ووحدة ترابه وسيادته ليتمكن من العودة عضوا فاعلا في المحيطين الإقليمي والدولي.

يمثل ميلاد الاتحاد الأفريقي في العام الماضي حدثا أفريقيا هاما جدد آمال القارة وأحيا تطلعاتها نحو الانعتاق التام من ثالوث الحرب والفقر والتخلف توقا إلى التضامن والوحدة، وتحقيقا لمتطلبات التنمية المستدامة والشاملة في دولها، ووصولا إلى الاستقرار والأمن في ربوعها، وإننا نتطلع من خلال الآليات التي تم إقرارها وعلى رأسها مجلس الأمن والسلم الأفريقي لأن نعمل جميعا في تنسيق وتناغم مع المنظمة الدولية، من أجل النهوض بقارتنا الأم، تعاونا ثنائيا فاعلا بين الدول، وإقليميا عبر التجمعات والشراكات. وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا لتجدد الآمال، وتؤكد مقدرة القارة على المبادرة والتنسيق المشترك بين دولها، ورغبتها وجديتها في التعاون من خلال تبني هذه المبادرة التي حددت بشكل واضح أولويات القارة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن أقاليم أفريقيا المختلفة قد حددت أولوياتها في مختلف مجالات البنية التحتية والطاقة والبيئة والاتصالات ومشروعات التعليم والصحة والرعاية الأولية. وهنا ومن هذا المنبر أقول إنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يأخذ بيد أفريقيا لتحقيق ما تصبو إليه من خلال الشراكة الجديدة التي تنادي بها. وننادي بأن تكون أفريقيا صوتا متحدا في متابعة وتنفيذ هذه المبادرة وذلك عبر مؤسستنا الأفريقية الجامعة – الاتحاد الأفريقي.

فيما يتعلق بالتطورات على الصعيد الوطني، يطيب لي أن أطلعكم على أهم المستجدات بشأن حل النزاع في جنوب البلاد. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن حكومة بلادي ظلت تضع قضية السلام ووقف القتال في جنوب البلاد في صدارة أولوياتها باعتبارها هدفا استراتيجيا، إيمانا منها بأن السلام الوطني يفضي إلى السلام الإقليمي، الذي يفضي بدوره إلى السلام العالمي الذي ننشده جميعا. ولم تدخر بلادي وسعا لإيجاد حل جذري للمشكلة، حيث عقدت لأجل ذلك المؤتمرات القومية واللقاءات، واستجابت للمبادرات والجهود الإقليمية والدولية. وانطلاقا من هذه الخلفية، وتحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

برئاسة كينيا، وجهود الوسطاء، وقعت الحكومة وحركة التمرد على بروتوكول مشاكوس الإطاري ٢٠ في تموز/يوليه من هذا العام الذي اعتبر خطوة متقدمة في طريق السلام وجدت تأييدا داخل وخارج السودان. إلا أن هذه الخطوة تعثرت بإصرار حركة التمرد على الاستمرار في العمليات العسكرية، الأمر الذي قاد الحكومة إلى تعليق المفاوضات والتفرغ لإيقاف وإجهاض الخطط العسكرية التي تصر عليها حركة التمرد. إن حكومة بلادي ترى أنه لا معنى للاستمرار في العمليات العسكرية بعد توقيع البروتوكول، وستظل تسعى لذلك بكل السبل وتؤكد في ذات الوقت تحملها لمسؤولياتها كاملة تجاه حماية وحدة البلاد وأمنها القومي، ومعالجة الأوضاع الإنسانية للمواطنين المتأثرين بهذه العمليات العسكرية، وضمان الاستقرار والسلام لجميع أبناء الوطن.

وأنا أسرد لكم ما شهدته بلادي من تطورات سياسية ودستورية هامة، لا بد في أن أؤكد على سياسة الحكومة نحو تطوير وتحسين أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في السودان خاصة بعد أن تطورت أوضاع الحريات السياسية والصحفية، وفتحت هذه السياسة باب المشاركة الوطنية على مصراعيه لكل أبناء الوطن الحادبين على همومه.

إن سياسة السودان الخارجية، تجاه كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ظلت تلتزم خطا واضحا يقوم على ثوابت ومبادئ محددة أجملها في الانفتاح التام على الآخرين، والمشاركة والحضور الفاعل في كافة المنابر الدولية والإقليمية والحوار البنّاء القائم على الموضوعية والشفافية، وانطلاقا من هذه الثوابت يتطلع السودان لممارسة دوره كدولة ذات دور أساسي فيما يتعلق بقضايا التعاون والتكامل الإقليمي في قارته وبين جيرانه، يؤهله لذلك خصوصية موقعه الجغرافي والسياسي، وموارده البشرية والطبيعية. وبفضل سياستنا القائمة على هذه المبادئ حققت علاقاتنا الخارجية، مع دول الجوار الأفريقي والعربي وثبات كبرى، بلغت مع بعضها مرحلة التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري والشراكة الاستراتيجية. وعلى ذات النهج كان حوارنا مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي شارف عامه الثالث، فشهدت العلاقات السودانية الأمريكية تطورا إيجابيا انتقل بها من مرحلة القطيعة البائنة إلى المرحلة الحالية التي يقف شاهدا عليها الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الآن في مساعي التسوية السلمية في السودان. فنحن حريصون أيما حرص على تطوير علاقات متزنة معها إدراكا منا لأهميتها وثقلها السياسي والاقتصادي، ودورها النافذ في القضايا الإقليمية والدولية كافة. وإيمانا بعدالة موقفنا تجاه كل القضايا التي كانت عالقة بين البلدين فإننا على ثقة تامة بأن المستقبل القريب سوف يشهد علاقات متطورة وتعاونا في المجالات كافة طالما أن وسيلة الحوار وليست المواجهة هي التي تسود. إننا على ثقة بأن الحوار المتعمق سيقود إلى تعزيز الثقة بين البلدين وسيجنبنا مواقف ومرارات مثل تلك التي حدثت في الماضي. وتقف قضية تدمير مصنع الشفاء للأدوية زورا وكذبا بأنه مصنع للأسلحة الكيميائية خير شاهد على ذلك.

ختاما، حفلت خواتيم القرن العشرين بنزاعات وحروب عديدة، أقلقت المجتمع الدولي، كما أن الآثار السالبة لظاهرة العولمة قد زادت من تعميق الهوة بين دول الشمال والجنوب. لكن بالنظر إلى النقلة النوعية في التعاون الدولي على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والدور المقدر الذي يضطلع به أمينها العام كوفي عنان، منذ بواكير هذه الألفية، نجد أن تقدما مقدرا قد حدث، بالرغم من أن هناك بعض القضايا والتحديات التي ما زالت تؤرق الضمير العالمي، لذلك نود أن نؤكد على ضرورة الاستمرار في إصلاح المنظمة الدولية، لا سيما مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في إندونيسيا، صاحب المعالي السيد حسن ويرايودا.

السيد ويرايودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني باسم الوفد الإندونيسي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ولدينا ثقة في أن مداولاتنا ستكون مثمرة بفضل حكمتكم وقيادتكم القديرة.

اسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيب إندونيسيا الصادق بأحدث عضو في هذه المنظمة العالمية، سويسرا، وعن تهانئها لها. ونتطلع إلى الإعراب عن ترحيب مماثل بتيمور الشرقية حين تنضم إلى عضوية منظمتنا في الأيام المقبلة.

لقد أكدت من هذا المنبر ذاته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أن خوض نضال فعال ضد التهديدات والتحديات العديدة التي تواجه البشرية يستلزم منا أن نتشبّع بالروح الديمقراطية. فبدون تلك الروح لن نواجه سوى الإخفاق.

وتطبق الروح الديمقراطية على العلاقات والتفاعلات فيما بين الدول من خلال تعددية الأطراف. وتوجد التعددية حين تعتمد مجموعة من الدول مجموعة من الأهداف ويتحمل فرادى أعضائها المسؤولية عن تحقيق تلك الأهداف على قدم المساواة. وهي تنطوي على احترام مشاعر ووجهات نظر بعضنا بعضا، ومن ثم تقتضي المناقشة والتوصل إلى توافق في الآراء. ذلك أن كل دولة، بغضّ النظر عن صغر حجمها أو مدى فقرها، مساوية في القدر لكل دولة أخرى.

ويبدو لي أن الصيغة المثالية لتعددية الأطراف تتحقق في الأمم المتحدة حين يتجدد بالفعل نشاط الجمعية العامة، ويمثل مجلس الأمن أعضاء الأمم المتحدة تمثيلاً حقيقياً، وتلبي الأمانة العامة بعد ترشيدها احتياجات جميع الدول الأعضاء وتستجيب لمصالحها.

ولا تتجلى ضرورة تعددية الأطراف بدرجة أوضح مما تتجلى في ردنا على البلاء الذي ابتلي به عصرنا، وهو الإرهاب الدولي. ولا تفوق أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في أي مجال آخر أهميته الحيوية في هذا المجال.

ولم تشكل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على هذه المدينة وواشنطن العاصمة هجوماً على الولايات المتحدة وحدها بل شكلت أيضاً هجوماً على الحضارة وعلى جميع القيم الإنسانية. لذلك فقد تعيّن أن يمثّل الائتلاف الذي قام بالرد على الهجمات هذه البشرية جمعاء، بجميع دولها وأديانها وثقافاتها.

لهذه الأسباب شاركت الأمم المتحدة مشاركة نشطة في الرد على هذه الهجمات ولا بد من أن تواصل القيام بدور محوري في مجابهة المجتمع العالمي للتهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب الدولي، وبغير ذلك فإن هذا المسعى مآله الفشل.

وينطبق نفس الشيء على الجهود التي نبذلها لتعزيز برنامج نزع السلاح، وهو أيضاً يتسم بضرورة حتمية. وإلى أن تتخلص الدول المعنية من ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل، نووية كانت أو بيولوجية أو كيميائية، سيظل الخطر ماثلاً في أن يتعرض جانب كبير من الجنس البشري، إن لم يكن الجنس البشري كله، للإبادة في محرقة واحدة.

ويقضي مبدأ المساواة الذي تنطوي عليه تعددية الأطراف بأن تكف الدول عن التشبث بالمزايا التي تستمدها من التفوق العسكري على غيرها.

ويمكن للعمل الإيجابي المتعدد الأطراف أيضاً أن يُحِلّ السلام حيث لم يسد سوى العنف وسفك الدماء. وفي الشرق الأوسط، فإن القوى التي تتمتع بقدر كبير من النفوذ على المنطقة مدعوّة إلى الأخذ بنهج عادل ومتوازن تجاه

مسألة فلسطين. ذلك أن بوسعها إن أرادت أن تقنع إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ووقف الأنشطة الاستيطانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لتحقيق قيام دولتين في فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً. فبدون ذلك لن تتاح للسلام فرصة حقيقية.

وفي هذا السياق نحيط علماً مع الاهتمام بالبيان الذي أصدرته اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أمس وحددت فيه الخطوط العريضة لدليل عمل تفصيلي من أجل تحقيق هذه الرؤية.

وفيما يتعلق بالأماكن الأخرى، من المهم أن نتذكر أن الحالة في العراق مسألة تشغل مجلس الأمن منذ فترة من الوقت. وهكذا، بينما شهدنا على مدى الأسابيع الماضية تكثيفاً للتركيز الدولي على هذه المسألة، لا يجوز أن نغفل عن أن الآليات اللازمة للتصدي لهذه المسألة قائمة بالفعل ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترى إندونيسيا من الضروري في معالجة التحدي الراهن أن تستنفد كافة الجهود السلمية وآليات الأمم المتحدة القائمة وأن يستفاد منها استفادة كاملة، وأن يجري تعزيزها لدى الاقتضاء.

فالاستخدام الانفرادي للقوة لا يجازف بتقويض سلطة الأمم المتحدة فحسب، وإنما ينطوي أيضاً على خطر زعزعة استقرار المنطقة المجاورة مباشرة، بل وما يتجاوزها من المناطق، مع ما يترتب على ذلك من آثار إنسانية مصاحبة.

ويجب على العراق بدوره أن يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة امتثالاً كاملاً. ونرى القرار الذي اتخذته حكومة العراق مؤخراً بالسماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة مشجعاً. ولدينا ثقة بأن هذا سيمهد الطريق إلى حل سلمي للمشكلة وتفادي شن أي هجوم على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

ولا يمكن النظر إلى الحالة في العراق بمعزل عن غيرها. إذ سيكون للكيفية التي نتعامل بها مع هذه المشكلة تداعيات بالنسبة لقضية فلسطين التي طال أمدها وللتحدي المتمثل في الإرهاب.

أما في أفغانستان فقد اضطلعت الأمم المتحدة بعمل جدير بالثناء لمساعدة الأطراف الأفغانية على إدارة مرحلة الانتقال فيما بعد الطالبان. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يمد يد العون للشعب الأفغاني في بناء دولته، وإصلاح هياكل البلد الأساسية، وتعزيز حكومته الوليدة.

ولا يمكن الانتصار في الحرب على الإرهاب في الأجل الطويل ما لم يتحقق لنا النصر في صراع أكثر أهمية، وهو الصراع مع الفقر. ذلك أن الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية تنحصر في نهاية المطاف في القضاء بدرجة ملموسة على الفقر. وقد أحرز المجتمع العالمي،كما أفاد الأمين العام، بعض التقدم في هذا المسعى، وسجلت أبرز المكاسب في هذا الصدد في شرق آسيا.

بيد أن الطريق أمامنا ما زال طويلاً قبل أن نستطيع الوفاء بهدف أن نخفض خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم بمقدار النصف.

وإذا أريد لأهداف الألفية أن تتحقق على الإطلاق فإن أحد العوامل الرئيسية في ذلك سيتمثل في التوصل إلى نظام للتجارة الدولية تحل فيه تعددية الأطراف الحقيقية محل الممارسات والإجراءات الحمائية الانفرادية. لذلك، فإننا نثق بأن المفاوضات المقبلة التي أقرها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في العام الماضي، ستجعل الإدماج الكامل للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد

الأطراف أمرا ممكنا. ويتوقف الكثير أيضا على ما إذا كانت التعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري يمكن الوفاء بها ثم تجاوزها بعد ذلك.

وفي أوائل هذا الشهر، توصل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى اتفاق بشأن برنامج عالمي لتخفيض الفقر واستعادة سلامة كوكبنا، ووضع برنامجا للتحول إلى استخدام أكثر كفاءة لأنواع الوقود الكربوني ومصادر الطاقة المتجددة. ورغم أن المؤتمر لم يتفق على جدول زمني، يبقى أن لدينا خطة عملية المنحى للتنفيذ يمكن تنفيذها من خلال شراكة عالمية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومن العوامل التي يمكن أن تحطم آمالنا الاتجاه الأحادي الواضح للغاية على الصعيد العالمي. وفي مواجهة ذلك الاتجاه، يصبح من الضروري والمستصوب بشكل أكبر زيادة قوة المنظمات الإقليمية ومشاركتها في تحمل جانب من العبء الذي تحمله الأمم المتحدة الآن. وهذا هو الدور المتوخى لتلك المنظمات حتى عندما كانت المنظمة العالمية لا تزال في طور الإنشاء قبل أكثر من ٥٧ عاما.

وبشكل عام، تمتثل المنظمات الإقليمية امتثالا صارما لنظام يقوم على تعددية الأطراف، وعلى هذا المستوى يسهل كثيرا إدارة العديد من المشاكل العالمية. لذلك، قد يكون من المستصوب إلى حد كبير أن نجد الوسائل الكفيلة بتعزيز التفاعل الطبيعي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهناك مثال طيب يتمثل في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وإندونيسيا من أعضائها المؤسسين. فمنذ سنين عديدة، نعمل مع هيئات الأمم المتحدة لما فيه منفعة شعوبنا. وبهذه الروح نقدم، نحن البلدان الأعضاء في الرابطة، إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن تعزيز علاقة العمل القائمة بين منظمتنا الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة.

وقبل فترة طويلة من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كان لدينا برنامج إقليمي لمكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى العابرة للحدود، وكان جزءا لا يتجزأ من التعاون العملي في إطار الرابطة. وأمام تعاظم هذا التهديد العالمي، وضعت الرابطة خطة لتنفيذ إعلانها الصادر عام ٢٠٠١ بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

غير أننا نعتقد أن مجمل الأعمال التي تضطلع بها الرابطة هو الكفيل بالتغلب بشكل حاسم لا على الإرهاب فحسب بل أيضا على مشكلة الفقر الأساسية في منطقتنا. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعمل بدأب منذ إنشائها في عام ١٩٦٧ على النهوض بالتعاون الإنمائي بين أعضائها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت ثمرة ذلك ثلاثة عقود من السلام النسبي والنمو الاقتصادي غير المسبوق، الذي لم يتخلله سوى الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧. وتلافيا لتكرار مثل هذه الأزمة المدمرة، اتخذنا تدابير جريئة نحو التكامل الإقليمي. ومن خلال هذا النهج، نأمل أن يتحقق تصورنا لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تنعم بالسلام داخل حدودها ومع الآخرين، والقادرة على التنافس تكنولوجياً مع بقية العالم، والتي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الجزء من العالم من خلال التنمية المستدامة.

وما فتئت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ إنشائها تتعرض لكثير من النقد لشدة اهتمامها بعملية المشاورات وبناء توافق الآراء، التي يبدو أنها تعطل العمل عندما يكون ثمة حاجة إلى عمل سريع. وهذه الانتقادات لا تزعجني لأنني أعتبرها تأكيدا لالتزام الرابطة بروح التعددية. فتعددية الأطراف هذه تعطي الرابطة التماسك والالتزام والمثابرة في تحقيق أهدافها. ولهذا، كانت الرابطة بمثابة بوتقة فعالة للنهوض بالتعاون الأمني والاقتصادي في منطقة آسيا – المحيط الهادئ.

وعلى الصعيد الوطني، وجهت بالمثل انتقادات إلى إندونيسيا، إذ يقال إن التشريعات المتعلقة بالإصلاح قد تباطأت بسبب مناقشة مطولة لا نهاية لها. علاوة على ذلك، تُصَور إندونيسيا في بعض الأوساط الدولية على أنها لا تبدي تحمسا كافيا بشأن المكافحة العالمية للإرهاب، انطلاقا من تصور خاطئ بأنها تبدي تساهلا إزاء الجماعات الإسلامية المتطرفة.

مع ذلك، وبعد كل المناقشات اللازمة، قطعنا أشواطا كبيرة نحو تعزيز الديمقراطية. وقد أقر البرلمان الإندونيسي مؤخرا عدة تعديلات لدستورنا: اعتماد نظام للانتخاب الشعبي المباشر للرئيس ونائب الرئيس، واعتماد نظام تشريعي من مجلسين، وإلغاء المقاعد الـ ٣٨ في البرلمان المخصصة لأفراد الجيش والشرطة بحلول عام ٢٠٠٤.

وكان هناك اقتراح لاعتماد الشريعة الإسلامية أو القانون الإسلامي في نظامنا القانوني لكن الاقتراح لم يحظ بالتأييد. وقد تقبل مؤيدو الاقتراح هذا الواقع بكياسة وديمقراطية وانصاعوا لقرار ممثلي الشعب ولقوة الرأي العام. وهذا يعبر عن التزامنا المشترك بالديمقراطية.

إننا سوف نتمسك بالعملية الديمقراطية حتى في التعامل مع المخاطر الشديدة التي تتهدد أمننا الوطني، مثل الحركات الانفصالية في محافظتي آتشيه وبابوا والتناحر الطائفي في محافظات مالوكو. ففي آتشيه، نحن مستعدون لاستئناف المفاوضات مع حركة آتشيه الحرة، شريطة أن تتخلى عن المطالبة بالانفصال، وأن تكف عن اللجوء إلى التكتيكات الإرهابية وأن تقبل القانون الذي يمنحها حكما ذاتيا خاصا كحل سياسي نهائي للمشكلة. وفي الوقت نفسه، سنواصل توفير الحماية للمدنيين من الهجمات الإرهابية التي تقوض النظام العام وتسبب الكثير من المعاناة.

وقد طبقنا أيضا الحكم الذاتي الخاص على محافظة بابوا، وذلك يضمن حماية الحقوق الثقافية للشعب، وتخصيص نصيب عادل ومنصف من الموارد للتنمية، ومعالجة التظلمات المشروعة. وفي محافظتي مالوكو وشمال مالوكو، انحسر التناحر الطائفي إلى حد كبير مع التوقيع على اتفاقين للسلام بين الفصائل المتناحرة، وإجراء حوارات للمصالحة. وتكمن المهمة الرئيسية الآن في بناء النوايا الحسنة بين الطوائف ومساعدة الآلاف من النازحين داخليا على العودة إلى ديارهم وبدء حياة جديدة.

وإننا في كثير من جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي نبذلها، نلقى الدعم من منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولذلك نحن ممتنون للأمين العام على عزمه على تعزيز جهود الأمم المتحدة لمساعدة إندونيسيا في النهوض بالحكم السديد وإقامة مجتمع مستقر وديمقراطي ومزدهر.

إذن، على الساحة الوطنية، التزمنا بعملية الحوار، والمشاركة الواسعة النطاق والمحاسبة، وكلها أمور متأصلة في الديمقراطية، مع وقوفنا إلى جانب تعددية الأطراف في الشؤون الدولية. ونحن ملتزمون بتعزيز وحماية الحقوق الفردية لمواطنينا، كما ننادي دائما بأن كل دولة، مهما كانت صغيرة أو لا حول لها ولا قوة، يجب أن يكون لها رأي في الشؤون الدولية.

لكننا نؤكد في الوقت نفسه على أن الديمقراطية ليست مجرد تحطيم الأغلال والتمتع بالحقوق. فالمواطن الحر حقا يجب أن يلزم نفسه بالواجبات والالتزامات التي تضاهي حقوقه وتعطيها معناها. وكل شخص عليه مسؤوليات تجاه المجتمع الذي يترعرع في كنفه، كما أن لكل أمة مسؤوليات تجاه المجتمع البشري، بما في ذلك مسؤولية احترام آراء

الأعضاء الآخرين في هذا المجتمع كافة. وهذا هو المعنى الأساسي لتعددية الأطراف.

هذا، في التحليل النهائي، هو كل ما نحتاج إليه للتصدي لتحديات عصرنا وجعل العالم أكثر سلاما وعدلا وازدهارا: أن نكون مسؤولين بإخلاص تجاه بعضنا بعضا، وعن بعضنا بعضا، وعن كوكبنا الذي هو بيتنا الوحيد في هذه الحياة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد شمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في إسرائيل.

السيد بيريز (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ صديقي السيد يان كافان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة وأتمنى له النجاح. كما أشكر الأمين العام على قيادته وتفانيه في تصحيح الأخطاء وإشعال مصابيح الأمل.

لقد تمخض ١١ أيلول/سبتمبر عن عالم جديد. ونحن نجد أنفسنا أمام مواجهة جديدة: لا حدود لها، ولا رحمة فيها ولا تمييز ولا إنسانية. وكان الهدف هذه المرة الولايات المتحدة – الولايات المتحدة التي ساعدت في الماضي دولا عديدة جدا على الدفاع عن حرياتها وتحررها. والآن تواجه الولايات المتحدة مرة أخرى تحديا يتمثل في الدفاع عن حريتنا من خلال حماية حريتها هي، وفي حماية أرواحنا من خلال حماية روحها هي.

لقد أحدث الهجوم على مركز التجارة العالمي انقساما جديدا في عصرنا ولسنوات قادمة – انقساما أوجدته جماعات تبشر بالموت والمحنة وتتسبب فيهما. وعلى الجانب المخطئ من الانقسام، يقف الذين يحاولون تدمير العالم الحر، العالم المتنوع والمتغاير العناصر، والعالم الذي يعتز بحق الجميع في الفكر والدين، ويعتز كذلك بمبدأ حق كل إنسان في أن يكون مختلفا وفي أن يزدهر ويعيش في أمان رغم اختلافه.

إن الجبهة الممتدة من بن لادن إلى صدام حسين خطر علينا جميعا. وهي جبهة لن تمكن السلام، كما لن تسمح بالحرية – الحرية لكل البشر أو لشعوبها نفسها. وفي البلدان التي تؤوي الإرهابيين تواجه النساء التمييز ويتم قهر الرجال وانتهاك الحقوق المدنية والإنسانية، ولا يستطيع الفقراء الإفلات من فقرهم. إنهم يجبروننا على الدفاع عن حقنا غير القابل للتصرف في التطلع إلى المستقبل بأمل. وفرضوا علينا حربا للدفاع عن النفس – الدفاع عن التعددية وما يبشر به العلم. إنهم يرفضون التكنولوجيات المبهرة التي قد تنقلنا من قيود الأرض إلى اكتشاف آفاق غير معروفة. وتجبرنا ثقافة الموت على الدفاع عن ثقافة الحياة، وعلى كسب معارك لم نستهلها، وعلى الانتصار في هذه الحرب المفروضة علينا.

لم نكن نتخيل أبدا أن من الممكن أن تكون هناك خطورة في السير في شوارعنا أو في التحليق في سمائنا أو في استنشاق الهواء أو في شراب الماء. فلا يمكن أن نقبل ذلك. لا يمكن أن نسمح لقوى الظلام – التي نعلم أنها يمكن أن تُزهق أرواح الأبرياء في نزوة من نزواتها – بأن تمتلك أسلحة الدمار الشامل. ولن نحول حياتنا إلى سلسلة من ليالي الأرق وأيام الذعر.

ليس لدينا الحق في تجاهل الخطر. كما ليس بيدنا تأجيله؛ إذ أنه خطر وشيك. فلا بد أن ننتصر بأسرع ما يمكن.

إن الهزيمة هي مصير الإرهاب. وسوف يُهزم لأنه لا يقدم أملاً. وهو لا يحترم البشر ولا قيم الإنسانية.

لقد جعل العلم والتكنولوجيا الاقتصاد عالميا، كما أنهما جعلا الإرهاب عالميا. والاستراتيجية الآن معولمة أيضا،

لأن المسافات الجغرافية تم استبدالها بمسافات القذائف التسيارية، ولأن المتفجرات القابلة للقياس تم استبدالها بالرؤوس الحربية غير التقليدية، ولأن الإرهاب يتجاوز الحدود الجغرافية والجبهات. الإرهابيون لا يحترمون سيادة القانون. وهم لا يجيبون على القضاة المستقلين ولا علاقة لهم بالزعماء المنتخبين. إنهم يسخرون من الحدود الدولية. وهم يحطمون القواعد العالمية. إنهم يريقون الدماء. ولقد أدخلوا تبلد الحس وأوقفوا الوفرة. ولا يمكن توقع أي شيء منهم سوى الموت.

إن الإرهاب يحدث الفقر أكثر مما يحدث الفقر الإرهاب. والإرهاب يؤدي إلى التخلف. علينا أن نوفر الإمكانية الاقتصادية من أجل فتح الآفاق لجميع الدول، الغنية والفقيرة. إذ يمكن للفرص الجديدة أن تأتي بالتحرر. علينا أن نوحد الصفوف لمنع تحول الأحلام المُحرفة إلى إعصار جامح يصل إلى أركان الأرض الأربعة. ولقد شهدنا في بلدنا آثار الإرهاب المروعة.

لقد قُتل الأطفال بالرصاص وهم على أذرع أمهاتهم. وقُتل المصلون وهم في صلاتهم. نعم، تألمنا لذلك، ولكنه لم يغير من أهدافنا. إننا نفجع، ولكننا لم ندفن السلام.

لقد أضر الإرهاب بالفلسطينيين في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. ولقد منع إنهاء الاحتلال. كما أنه أدخل مشكلات إضافية و لم يحل حتى مشكلة واحدة قائمة.

وللأسف، ما زال الشرق الأوسط مكتظا بالمنازعات الوطنية والدينية والإقليمية. الأرض صغيرة؛ والكرب كبير. لكن المأساة الحقيقية هي أنه لولا الإرهاب لأمكننا حل هذه المنازعات قبل الآن. الإرهاب رسخ هذه المنازعات. وغيَّر الإرهاب الأولويات – الأمن قبل السياسة. وأضر الإرهاب بالموارد – بتسليح الشباب، على سبيل المثال، بدلا من تحلية المياه البالغة الأهمية. وإذا استمر الإرهاب، ستتمخض ميادين المعارك عن صحارى من الأسى وأيام مظلمة. وستحل محل ساحات التعليم معسكرات العنف.

إلا أن هذا ليس أمرا نزل من السماء، ولا هو حكم أصدره الإنسان. إذ يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، بل ينبغي أن يكون غير ذلك، وهذا ما سيحدث. لقد حققت جنوب أفريقيا وأيرلندا ويوغوسلافيا والكونغو بالتفاوض أكثر مما حققته بالرصاص، وحققت بالحوار أكثر مما حققته بالنزاع. ونحن عرضنا على الفلسطينيين حلا شاملا بدون إرهاب – حلا قريبا من طموحاتهم الوطنية. وتفهمنا رغبتهم في التحرر والمساواة والاستقلال. ووافقنا على أن تكون لهم أرضهم وفق قرارات الأمم المتحدة. ولكن الإرهاب أخَّر مصيرهم. وأخّر الإرهاب استعدادنا لإنهاء سيطرتنا على حياتهم. إذ حلت بنادق القتل محل مشاعل السلام.

إننا نتابع الآن النقاش العميق الدائر بين الفلسطينيين. ونحن نحترمه، لأن النقاش هو بداية الديمقراطية. وعندما تعم الديمقراطية، سيحل السلام بلا ريب. ومن الواضح أن منظمة فتح أصدرت دعوة تتضمن بعض النُهُج الجديدة. وسوف أقتبس عنها أحد هذه النُهُج:

”سوف نبني دولة فلسطينية مستقلة ونظاما سياسيا وفق مبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، به نظام قضائي مستقل، وفصل بين السلطات، واحترام لحقوق الإنسان، وحريات مدنية، واقتصاد يقوم على السوق“.

إننا نرى في هذه العبارات فجر فصل مختلف؛ ونأمل أن يكون الربيع. فالحد من العنف سيقّرب المسافات السياسية. والآفاق السياسية، في رأيي، أصبحت قريبة.

إن إسرائيل تقبل رؤية الرئيس بوش. وهذه الرؤية تدعمها المجموعة الرباعية؛ وقد أيدتها البلدان العربية؛ وهي تحدد هدفا سياسيا وجدولا زمنيا. ويمكن اعتبارها دليلا

تفصيليا وتقويما. والمطلوب الآن وضع عجلات لدفع مركبات السلام إلى الأمام. ونحتاج إلى عجلة اقتصادية لكي يمكننا أن نتحرك صوب اقتصاد السوق العالمي الذي يؤدي إلى صناعة قائمة على العلم. ويمكن لاقتصاد السوق أن يفتح بوابات وسماوات. ونحتاج أيضا إلى عجلة إيكولوجية لكي نسمح للهواء والماء أن يتدفقا بصورة نظيفة. فالتلوث ليس مقتصرا على دولة بعينها، إذ يتعين علينا أن نعمل معا للسيطرة عليه. ولقد غيَّرت الإيكولوجيا التاريخ. وفي الماضي كان سفك الدماء يتعلق بالعقارات والعقارات أحدثت انقسامات وحدودا مرسومة، وتسببت، ولسوء الحظ، في الحروب أيضا. وفي عصرنا هذا، لا تتعلق المعركة بالعقارات ولكنها من أجل الهواء والمياه والطاقة؛ إنها تتعلق بخصوبة الأراضي عوضا عن حجمها. وهذه الأشياء غير العقارية لا يمكن ترسيم حدودها ولا يمكن تقسيمها. إما أن نحترمها جميعا أو سنكون ضحايا لخسارتنا إياها.

بعد ذلك هناك العجلة الثقافية. فقد وُلِدت ثلاث حضارات في الشرق الأوسط. وقد تجلت في الكتاب المقدس وفي العهد الجديد وفي القرآن. ونقرؤها بلغات مختلفة، ولكننا نصلي إلى السماوات ذاتها. إن أبناء إبراهيم ينبغي لهم أن يتصرفوا كأسرة واحدة بتسامح وتضامن. وينبغي للقادة الروحانيين أن يصلُّوا للسلام ولكنهم يحتاجون أيضا إلى التبشير به والاستناد إليه والإسهام فيه.

ويجب ألا تدور العجلة السياسية في نفس المدار المُضلَّل كما حدث في الماضي. لقد خضنا خمس حروب في خمسة عقود – الفلسطينيون والمصريون والأردنيون فقدوا أجيالا من الشباب. وقد دفعنا ثمنا فادحا من دماء الصغار نتيجة لثلاث حملات إرهابية. ولقد حان الوقت لكي نتفهم أن النصر الحقيقي يكمن في حصاد السلام وليس في بذور حرب أخرى. وحينما نستبدل خرائط الحرب بخرائط السلام، سنكتشف أن الفروق كانت متناهية في الضآلة.

ولقد كانت الحروب مروعة ونحن سنرى أن أرض الميعاد كان من الممكن أن تكون أرضا للميعاد منذ أمد بعيد.

فبدون حروب ستستطيع منطقتنا أن تزدهر مرة أخرى. ويمكننا أن ننقسم سياسيا إلى دولتين وننسق اقتصادا واحدا. وذلك سيساعدنا على الاستفادة من الدعوة غير العادية الموجهة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة لكي نشارك في فرصهما الاقتصادية.

يمكن للسياحة أن تزدهر حينما ينتهي الإرهاب. ويمكن تأسيس جزر للتكنولوجيا المتقدمة. ويمكن زرع ملايين الأشجار لإنتاج مناخ جديد. ويمكننا أن نجعل أرضنا القاحلة خضراء. ويمكننا أن نصبح مساهمين، لا معتمدين على الإعانات.

ولا يمكن أن تتناغم الدعوة إلى المستقبل مع أصوات الماضي. ولا يمكن إلا للحلول الجديدة أن تستعيد مجدا مماثلا لمجد الماضي. وليس لنا الحق في تعليقه في وجه أطفالنا. فصغار السن من الإسرائيليين والفلسطينيين يحق لهم التمتع بحياة جديدة – حياتهم الخاصة بهم. وفي أثناء محاربتنا للإرهاب، دعونا لا نحارب الأشخاص. وفي أثناء بحثنا عن الحرية، دعونا لا نطيل من أمد الإخضاع.

وأود أن أوجه تعليقا إلى سوريا. إن المبدأ الذي مكننا معا من المشاركة في مؤتمر مدريد منذ عقد مضى ما زال نفسه ساري المفعول الآن.

وأوجه كلمة إلى لبنان: إن إسرائيل ملتزمة بسلامة لبنان الإقليمية. وإسرائيل تحترم حاجة لبنان إلى الاستقلال السياسي الحقيقي. ولا يجوز للبنان أن يسمح لحزب الله أن يحطمه. فحزب الله ليس حزبا، إنه جدول أعمال خطير. وينبغي للبنان أن يطلق فورا سراح السجناء الإسرائيليين وأسرى الحرب.

وينبغي لأهل الشرق الأوسط أن ينسوا ما فات. ولنعُد الآن إلى تقاليدنا، حيث كان الأنبياء لا الإرهابيون هم الذي يتنبأون بالمستقبل. دعونا نعود إلى مناظرنا الطبيعية حيث لم تستسلم السماوات الزرق لسحابات اليأس الداكنة؛ وإلى وقت كانت تبشر فيه العدالة بالفرص المتساوية للأفراد وللأمم. ودعونا ننضم معا إلى مسيرة البشرية صوب اكتشافات جديدة تجعل للحياة معاني أكثر ويمكن أن تجلب الأمن إلى الازدهار.

لقد وُلِدنا في مهد الأمل، وليس في مقابر اليأس. ونحن نحمي تراثنا الروحي وهذا لا يتناقض مع بناء شرق أوسط جديد. فإن العالم جديد.

وأود أن أختتم كلامي بآية من العهد القديم:

”لقد قاد الرب آدم خلال جنة عدن وقال له ’كل ما خلقتُ، قد خلقتُه من أجلك. واحذر ألا تفسد وتدمر عالمي، لأنك إذا ما أفسدته، لا أحد هناك ليصلحه بعدك‘“.

ونحن هنا لكي نصلح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد هور نامهونج، الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا.

السيد هور نامهونج (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ونحن على ثقة تامة من أن أعمال الجمعية العامة تحت قيادتكم القديرة، ستؤدي إلى تقدم أكبر لقضية التعاون الدولي لصالح البشرية.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالاتحاد الكونفدرالي السويسري، الذي أصبح العضو التسعين بعد المائة في منظمتنا العالمية. ويسرني أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية التي ستنضم قريبا إلى منظمتنا العالمية.

وأعتقد أننا نعيش في عالم هش سريع التغير، عالم غامض مضطرب يهدده الإرهاب والجوانب السلبية للعولمة والآثار المتصاعدة للاحترار العالمي وأثر تغير المناخ تهديدا خطيرا. وآثار هذه القوى المتزايدة تؤكد ضعفنا المشترك وتذكرنا بالحاجة الماسة إلى تنمية مستدامة أكثر فعالية في العالم، ودونها سيبقى بقاء البشرية معرضا للخطر. ولهذا أعتقد أن التحدي المشترك الذي نواجهه اليوم هو ربما الافتقار إلى الحكمة الجماعية والإرادة السياسية لجعل عالمنا مكانا أفضل للجميع، بما في ذلك الأجيال المقبلة.

ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ، ناقش بحق القضايا الأساسية التي تواجه البشرية وهي تغير المناخ والتنمية المستدامة العالمية والفقر. وإن النداء المثير الذي وجهه العديدون من قادة العالم في تلك القمة ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد بوصفه رسالة هامة حول ضرورة إنقاذ كوكب الأرض من الدمار وعكس الاتجاهات العالمية المتمثلة في اتساع فجوات التنمية وزيادة الفقر والتدمير البيئي.

وفيما يتصل بالبيئة، أعتقد أن البشرية في مجموعها تواجه الآن احترارا عالميا حادا وفيضانات لم يسبق لها مثيل والآثار المدمرة باستمرار لغازات الاحتباس الحراري. وهذا لم يعد مجرد نظرية علمية بل أصبح واقعا نعيشه. وللمرة الأولى هذا العام، عانينا من فيضانات كبيرة جدا وحالات جفاف خطيرة عبر القارات – من آسيا إلى أوروبا، ومن أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية – جلبت دمارا هائلا وخسائر تقدر ببلايين الدولارات. ومن أجل بقاء البشرية يتعين علينا

أن نسعى إلى عكس هذه الاتجاهات السلبية. وفي هذا الصدد، أرى أننا يتعين علينا جميعا أن نرحب بالرسالة الجسورة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأن ندعمها بقوة، فهدفنا النهائي هو ضمان بقاء البشرية ومكافحة الفقر والتدمير البيئي.

أود أيضا الإشارة إلى إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، الذي يرتكز على مكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكفالة التنمية المستدامة وصوغ شراكة مشتركة من أجل التنمية. وبالمثل فإن المؤتمر الدولي للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية، المعقود في آذار/مارس في مونتيري، المكسيك، دعا البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة مساعدتها للبلدان الأقل نموا. إذ بدون موارد كافية سيكون من الصعب على البلدان الأقل نموا أن تكسر حلقة الفقر المفرغة وأن تلحق بركب عملية العولمة الحالية. وأعتقد أن هذه المسألة ليست مسألة كرم بل مسألة كرامة إنسانية وتقاسم ثروة عالمنا الذي نعيش جميعا فيه بطريقة أكثر إنصافا.

(تكلم بالانكليزية)

وفي الوقت الذي تصوغ عالمنا قوى العولمة، نشهد تزايد التفاوتات وفجوات التنمية بين الذين يملكون والذين لا يملكون. إن العولمة سلاح ذو حدين يمكن إما أن تساعد على زيادة رخاء البشرية بأكملها أو على زيادة تهميش الفقراء. وأعتقد أن تقليل الفقر يمكن أن يسهم إلى حد ما في مكافحة الإرهاب والسيطرة الفعالة على نمو القضايا عبر الوطنية مثل الاتجار بالبشر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي هذا الصدد، أعطت الحكومة الكمبودية، بقيادة رئيس الوزراء سامديتش هون سن، أولوية عليا لمكافحة الفقر في استراتيجيتها. وفضلا عن ذلك يجري تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في كمبوديا. وفي شباط/فبراير من هذا العام، نظمت كمبوديا للمرة الأولى انتخابات محلية حرة نزيهة باعتبار ذلك جزءا من سياسة اللامركزية وجزءا من جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية على صعيد القواعد الشعبية. وعلاوة على هذا، لا تزال كمبوديا ملتزمة بالإسهام الفعال في تحقيق التكامل في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة)، حتى يتسنى للرابطة أن تمضي قدما بروح مشتركة وأن تؤدي دورا بناء في تعميق التعاون في شرق آسيا برمته. وفي هذا الصدد، سيتيح مؤتمرا القمة الوشيكان، مؤتمر قمة منطقة ميكونغ العظمى دون الإقليمية ومؤتمر قمة الرابطة في فنوم بنه في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصتين هامتين لقادة الرابطة من أجل زيادة تعزيز تكامل دول الرابطة وبناء تعاون أوثق في شرق آسيا، يضم الدول العشر في جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا.

وبخصوص المسائل الإقليمية التي تهم المجتمع الدولي بأكمله، أود أن أتطرق أولا إلى الصراع في الشرق الأوسط. وأرى أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد في إيجاد حل ناجع يمكن أن يحقق السلام الدائم في المنطقة. وتعتقد كمبوديا اعتقادا راسخا بأن العنف في أي صورة ليس حلا بل على النقيض من ذلك إن العنف يمكن أن يؤدي إلى المزيد من العنف. وأن الشعب الفلسطيني له حق ثابت في دولة خاصة به والعيش في سلم مع إسرائيل. وأنه يتعين على الجانبين التحلي بالحكمة لكي يدركا أنهما لا بد أن يعيشا جنبا إلى جنب إلى الأبد. ولهذا، من الأفضل لكل من الجانبين أن ينشد السلم مع الطرف الآخر بدلا من الانخراط في حرب لا نهاية لها.

ثانيا، فيما يتصل بالحالة العراقية، ترى كمبوديا أن قبول العراق عودة المفتشين عن الأسلحة التابعين للأمم

المتحدة خطوة هامة ستسهم بالتأكيد في نزع فتيل الحالة في المنطقة.

ثالثا، فيما يتصل بمشكلة كشمير، أرى أننا يجب أن نتجنب تصعيد ذلك الصراع. إذ أن الصراع في كشمير إذا لم تتم السيطرة عليه بشكل سليم يمكن أن يؤدي إلى تصعيد خطير ومن ثم إلى تهديد السلم والأمن في الإقليم برمته ليس فحسب في جنوب آسيا بل أيضا في جنوب شرقي آسيا. ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان ألا يغتنم الإرهابيون فرصة ذلك الصراع لتعقيد الموقف الحالي.

وبإشارة أكثر تفاؤلا، أرى أن التطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية – وخاصة استئناف الحوار بين الشمال والجنوب والزيارة التاريخية لرئيس وزراء اليابان السيد كويزومي إلى بيونغ يانغ – علامات بارزة هامة صوب تطبيع الحالة هناك.

وفيما يتصل بمكافحة الإرهاب، وقّعت كمبوديا على جميع الاتفاقيات الاثنتي عشرة المتصلة بمكافحة الإرهاب وهي في طور الانضمام إليها. والرابطة، من جانبها، اضطلعت بدور مؤثر وحاسم في اقتراح عدد من المبادرات والتدابير. وقد اعتمد قادة الرابطة، في مؤتمر قمتهم السابع في بروني دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إعلان الرابطة بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، وضعت الرابطة ومحفل آسيان الإقليمي عددا من الاتفاقات وخطط العمل المحددة من أجل مجابهة تهديدات الإرهاب في منطقتنا. وفي تموز/يوليه من هذا العام، وقعت الرابطة والولايات المتحدة على إعلان مكافحة الإرهاب بوصفه الإطار لمزيد من التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب العالمي.

والآن، أود تناول مسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، وهي مسألة أرى أننا لا يجوز أن نتجاهلها أو نقبل حيالها بالأمر الواقع. وأرى أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تستمر في العمل بأسلوبها الحالي إذا أردنا أن نحسن من هذه المؤسسة العالمية الهامة وأن نجعلها تعبر حقا عن الاحتياجات والحقائق السياسية لعالمنا في القرن الحادي والعشرين، إذ ينبغي أن تكيف نفسها معها بأسرع ما يمكن. وإن أي محاولة لتأجيل أو إبطاء إصلاح الأمم المتحدة أكثر من ذلك، لن يكون من شأنها، في رأيي، سوى تقويض مصداقية هذه المؤسسة العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسفين (إثيوبيا).

ووفقا لذلك، أود أن أكرر دعوة كمبوديا إلى توسيع نطاق مجلس الأمن وضم أعضاء آخرين جدد إليه. وبذلك الصدد، تؤيد كمبوديا انضمام اليابان، وجمهورية ألمانيا الاتحادية والهند كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، مع أخذ الأدوار السياسية والاقتصادية المتزايدة التي تضطلع بها تلك البلدان في الاعتبار في الشؤون العالمية.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن السلام والاستقرار والفقر أمور مترابطة فيما بينها وتؤثر على كل شعوب وأمم الأرض. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، لا بد من أن نواصل عملنا معا لبناء مجتمع أمم يتحلى بالرعاية، وتتدنى فيه هوة التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويتم فيه القضاء نهائيا على تهديد الإرهاب، والحد من خطر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتخفيف من الفقر وكبح الاحترار العالمي. وهذا لن يتسنى إلا ببناء تعاون أفضل وشراكة أوثق، وترسيخ الاحترام المتبادل وتشجيع مزيد من التسامح وتعزيز روح الأمم المتحدة الحقيقية لمصلحة الجميع. وإنني على أشد الاقتناع بأننا نستطيع أن ننجز ذلك، من خلال الإرادة الجماعية والتصميم القوي، وأيضا من خلال

التحلي بأخلاقيات أرفع ومسؤولية أخلاقية، تساعدنا، على صنع عالم أفضل للشعوب كافة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أوغوستو كازالي، وزير الشؤون الخارجية والسياسية في سان مارينو.

السيد كازالي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): باسم حكومة بلدي، جمهورية سان مارينو، أود أولا أن أهنئ معالي السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني مقتنع بأن خبرته ومهاراته المهنية والدينامية التي يتحلى بها، ستسهم في نجاح عملنا. وأود أيضا أن أشكر الدكتور هان سونغ – سو على ترؤسه الجمعية العامة في إحدى أكثر الحقب صعوبة وحساسية من تاريخنا الحديث.

ولا بد أن هذه الدورة للجمعية العامة ما زالت تعاني من النتائج التي أسفر عنها، قبل أكثر من سنة بقليل، جرح عميق لا يندمل، أصاب البشرية بأسرها، والشعب الذي ساهم في قيام هذه الحضارة، وأصاب على وجه الخصوص أمة عظيمة ودودة، أدت دائما دورا حاسما في سبيل مستقبل كوكبنا.

وإن مشاعر الألم والرعب، وأيضا الثورة، ما زالت تتأجج في أذهاننا جميعا وفي ذهن كل واحد منا. وإن الإدانة الصارمة والمطلقة لما حدث في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، لم تتغير، بل ازدادت شدة بالعزم على عدم ادخار أي جهد في سبيل مكافحة تهديد الإرهاب البغيض، الذي ما زال قائما، ومحاولة القضاء عليه.

بيد أن سان مارينو مقتنعة بأن مكافحة الإرهاب، عن طريق الخطوات العسكرية والسياسية والاقتصادية فحسب غير كافية. يجب أن نسأل أنفسنا لماذا يبرز الإرهاب ويتعاظم، ولماذا التعصب والتشدّد، ولماذا يصبح بعض الأفراد الذين ينادون بالقتال من أجل تحرير المظلومين، أدوات للموت. قد نكون وجدنا الجواب، ولهذا السبب نستمر في التكرار، في كل المنتديات، أنه، ما دام العالم يعاني من الجوع والفقر والتخلف الإنمائي واللامساواة والاضطهاد والجهل وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فلن نتوصل إلى حل لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفسخ بشكل لا يرحم، والتي ما برحنا نشهدها بإحساس متزايد من الكمد والشك وعدم الاستقرار لجيل بكامله، وللبشرية بأسرها.

وسان مارينو، إذ تقرّ بكل ذلك، أيدت تأييدا كاملا المبادرات والإجراءات التي أقرها مجلس الأمن لوقف توسع نطاق الإرهاب. وإن الجمهورية التي أمثلها قد استجابت، في الوقت المناسب، للمتطلبات التي حددتها لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن نفسه. وبالطريقة نفسها، فإن عددا من التدابير التشريعية والمالية بشأن مكافحة الإرهاب والتي اعتمدها برلمان سان مارينو وحكومتها، تشكل دليلا على عزمنا على المضي في التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والعزم على إجازة قانون خاص لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله.

ونرى كذلك أن الحوار والتسامح بين كل شعوب العالم أداتان إضافيتان لمواجهة الإرهاب والتعصب. وهذا لا يستدعي عملا سياسيا فاعلا فحسب، وإنما أيضا إنماء ثقافة جديدة بين الشعوب، يصبح التنوع فيها إرثا عالميا، ويؤدي إلى الوحدة وليس إلى الانقسام، ويسهم في القضاء على أوجه التباين لا في زيادتها، ويقرّب بين مختلف الثقافات والديانات والتقاليد، ولا يحوّلها إلى أدوات لعدم التفاهم والمواجهة.

ومن العار أن يكون الحل للصراع والعنف الجاري في الشرق الأوسط بعيد المنال. فالاعتداءات الإرهابية

وعمليات الانتقام العسكرية تزيد حدة الكراهية وروح الانتقام، وتقضي على أي احتمال لتعزيز المفاوضات والحوار على أساس الاحترام المتبادل وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعرب سان مارينو عن قلقها العميق حيال الوضع المتأزم في هذه المنطقة وتدين بشدة دوامة العنف التي تصيب تلك المنطقة وتوقع كل يوم ضحايا، بلا تمييز، لا سيما من بين المدنيين، نساء وأطفالا على وجه التحديد.

وإسرائيل لها الحق الشرعي في الوجود ضمن حدودها وفي الدفاع عن نفسها وحماية شعبها. والفلسطينيون لهم الحق الشرعي نفسه، في العيش على أرضهم والحق في تقرير المصير ضمن دولتهم. وعليه، نرى أنه لا بد من أن يحترم الطرفان أحكام القانون الدولي وأن يمتثلا امتثالا تاما لقرارات الأمم المتحدة. ومؤخرا جدا، ازدادت حدة التوتر بسبب احتمال شن الحرب على العراق للإطاحة برئيسه صدام حسين.

وجمهورية سان مارينو لا تستطيع بالتأكيد تحمل أو قبول أن يظل العالم رهينة لدكتاتوريين عديمي الضمير لا يمكن الوثوق بهم على الإطلاق، وهم راغبون على الأرجح بل وقادرون على المساس بالأمن الدولي. ومع هذا فأي إجراءات بما فيها التدخل العسكري كملاذ أخير، تتطلب في أي حال توافقا في الآراء وتفويضا من الأمم المتحدة.

والمسرح الدولي يشهد على كثير من الجبهات خوفا وعدم اطمئنان. غير أن سان مارينو تتابع باهتمام وتؤيد النشاط المكثف الذي تقوده الأمم المتحدة لمعالجة عدد من القضايا بهدف نهائي هو إقامة مجتمع أكثر تحضرا وإنصافا وإنسانية، مجتمع لائق للبشرية.

ولقد تابعنا باهتمام كبير المؤتمرات الرئيسية التي روجت لها الأمم المتحدة ونظمتها في عام ٢٠٠٢ وخاصة ما يتعلق منها بالطفل والمسنين والتنمية المستدامة.

ووافقت الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون للجمعية العامة المكرسة للطفل على أن من المحتم لتنفيذ المبادئ المجسدة في اتفاقية حقوق الطفل بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية هي: ضمان مستوى معيشة ملائم للطفل في بيئة آمنة يستطيع أن يشب فيها وينمو جسديا وعقليا وعاطفيا بطريقة صحية؛ وضمان أن يكمل الطفل تعليمه الابتدائي على الأقل؛ وإتاحة الفرصة للمراهقين لتنمية قدراتهم الفردية في بيئة آمنة، حتى يتسنى لهم المشاركة الكاملة والإسهام في المجتمع الذي يعيشون فيه. وسان مارينو تعتنق هذه الأولويات وقد اعتمدت عددا من التشريعات والمبادرات الاجتماعية والثقافية لتنفيذ تلك المبادئ الأساسية.

كذلك يرحب بلدي بالأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي الذي اعتمد بمناسبة الجمعية العالمية الثانية المعنية بالمسنين، المعقودة في مدريد في نيسان/أبريل المنصرم، إعلانا سياسيا وخطة عمل جديدة لضمان مصالح واحتياجات المسنين، وهم فئة السكان التي ربما ظلت مهملة إلى الآن رغم أن عددها سيزداد كثيرا على مدى السنوات القليلة المقبلة.

وتولي سان مارينو أهمية كبيرة للتغييرات الهامة التي أدخلتها الجمعية على الأساليب المستخدمة في مواجهة مشاكل المسنين وحلها مع السعي في الوقت نفسه إلى القضاء على صور القولبة والإجحاف. ويساورنا شعور بأن المجتمع الدولي حين يفعل ذلك فإنه يرسي الأسس لخطة عمل مستقبلية تكفل لكل البشر الرفاه والصحة والأمان في السنوات الأخيرة من حياتهم.

وفي إطار الأمم المتحدة أيضا، فإن مؤتمر القمة العالمي الأخير للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وإن كانت له أهداف مختلفة، له كذلك أهمية كبيرة. وسان مارينو تدرك أن النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة النمو، يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. غير أن العولمة لا يمكن فرضها. بل على العكس، يجب النظر إليها على أنها فرصة أمام كل الدول وكل السكان. ويجب أن تيسر للبلدان النامية دخول الأسواق وتروج للاستثمارات الهادفة التي تأخذ في الاعتبار كل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية. وعلينا في الوقت نفسه أن نبني الثقة ونعزز الرفاه الاقتصادي لتحقيق التكامل الذي نعتبره كلنا ضروريا. كما أن هذا التكامل شرط أساسي لحماية البيئة والتنوع الثقافي على السواء.

وأذكر هنا بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبتحقيق هذا الإنجاز الرسمي يكون مجتمع الدول قد قفز قفزة هائلة نحو تقدم القانون الدولي، حيث أن المحكمة ليست مجرد مؤسسة قضائية منشأة للمحاكمة على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية فحسب بل هي شهادة واضحة على الإرادة الموجودة على المستوى الدولي لتجنب إمكانية الإفلات من العقاب – التي كثيرا ما تتاح – لمرتكبي الجرائم الشنيعة والتي لا تطاق ضد الشعوب أو الأفراد.

كما أن جمهورية سان مارينو شاركت، بسبب دور الضامن الذي كلفت به تلك المؤسسة، في الاحتفال في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بالذكرى السنوية الرابعة لإنشاء المحكمة. وكانت أول دولة في أوروبا تصدق على النظام التأسيسي. ثم إن حكومتي ترى أن المحكمة الجنائية الدولية لا تمس بأي حال من الأحوال بقوات حفظ السلام الدولية. بل هي، على العكس من ذلك، توفر ضمانات أخرى لحمايتها من خلال مواد نظامها التأسيسي. ولذا يرجو بلدي أن ينضم أكبر عدد ممكن من البلدان إلى المحكمة وأن يدعمها، وأن توجد الحلول العملية التي لا تغير من نظام روما التأسيسي ولكنها تضمن استمرار عمليات السلام.

وبهذه المناسبة، أرى من واجبي أن أعيد باسم حكومة سان مارينو تأكيد أهمية الجمعية العامة والدور الذي تضطلع به بوصفها الهيئة الأساسية لاتخاذ القرار والهيئة التمثيلية الأساسية. ولا مراء في أن مهام الجمعية العامة وفعالية قراراتها بحاجة إلى تعزيز. ثم إنه ينبغي للجمعية العامة أن تكثف تعاونها مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، وأساسا مع مجلس الأمن. ولقد عكف فريق عامل أسهمت فيه سان مارينو أيضا بالأفكار والمقترحات، على دراسة إصلاح مجلس الأمن وقضى في ذلك ثمانية أعوام. ولعل جميع الأعضاء يعلمون أن سان مارينو تتخذ منذ زمن بعيد موقفا مؤيدا لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، بينما لا توافق في الوقت نفسه لا على زيادة المقاعد الدائمة ولا على التوسع في حق النقض. ونعتبر أن هذا النهج سيؤثر تأثيرا إيجابيا على كثير من أنشطة الأمم المتحدة وسيفيد العلاقات بين الدول وفيما بينها؛ فهو أمر تمس الحاجة إليه الآن.

أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن السبيل الوحيد للتغلب على عواقب الأحداث الأليمة التي شهدناها مؤخرا هو تجميع جهودنا والعمل معا بأمانة ونشاط لبدء عصر فاضل يتم فيه تقاسم أهداف التعايش المدني والمتسامح بين الشعوب والأمم على الصعيد العالمي ودعم هذه الأهداف وتطبيقها؛ بحيث تقضي قيم التضامن واحترام الحق في الحياة والكرامة على حواجز الأنانية والقهر؛ وبحيث تصبح الديمقراطية والتحرر من كل القيود والحاجة أمورا واقعية.

وهذه هي الأهداف نفسها التي ظلت تسعى إلى بلوغها على مدى ١٧ قرنا من التاريخ، بأسلوب ثابت

ودائم ولكن متواضع أيضا، دولة صغيرة تسمى سان مارينو، التي أتشرف بتمثيلها هنا اليوم في منظمة دولية ذات أعلى سلطة ومكانة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فرانسوا لونسيني فال، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تهانئي الحارة للسيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وعن تمنياتنا له بالنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي لسعادة السيد هان سيونغ – سو على الطريقة الكفية والقديرة التي سيّر بها أعمال الدورة السادسة والخمسين. وأود أن أنقل لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، تقديرا صادقا من فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، على الجهود الدؤوبة والمتفانية التي يبذلها نيابة عن مجتمع الأمم.

إضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بقبول الاتحاد السويسري عضوا في المنظمة، وهو بلد ذو تقاليد عظيمة من السلم والديمقراطية. ويتطلع وفدي باهتمام كبير إلى انضمام جمهورية تيمور الحرة الديمقراطية قريبا إلى أسرة الأمم. وإنني مقتنع بأن انضمام هذين البلدين سيقدم مساهمة عالية النوعية في مساعي المجتمع الدولي وسيعزز عالمية المنظمة.

لقد انقضى إثنا عشر شهرا منذ أن وقعت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. وقد عانى المناخ الأمني العالمي من تغيرات بعيدة الأثر ألقت ضوءا جديدا على مخاطر الإرهاب الدولي وعلاقته التكافلية مع أشكال الجريمة الأخرى. ولا حاجة للتشديد مرة أخرى على أن الإرهاب يشكل خطرا يتحدى السلم والأمن الدوليين. ويضم بلدي، في مواجهة الأبعاد العالمية لهذه الآفة كل جهوده إلى جهود المجتمع الدولي بغية توفير استجابة مناسبة.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تعتمد بسرعة اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب وأن تطبق بفعالية سائر الصكوك القانونية الدولية القائمة. وفي إطار الحوار بين الحضارات، ينبغي مناشدة جميع البلدان العمل على تنظيم حملة واسعة النطاق للتثقيف ورفع الوعي بغية تعزيز التسامح واحترام وقبول الآخرين.

وتنعقد هذه الدورة في سياق دولي صعب تهيمن عليه صراعات عديدة تضعف الطموحات المشروعة في تحقيق السلم والتقدم. إلا أنه يلوح في مناخ العنف هذا بصيص أمل فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. ونحن نرحب بالتقدم الهام الذي أُحرز نحو استعادة السلام في أنغولا وفي منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وفي القرن الأفريقي، يعود السلام بين إريتريا وإثيوبيا تدريجيا، ولكن الأزمة الصومالية لا تزال تثير القلق أكثر من أي وقت مضى. وفي الصحراء الغربية يدعم بلدي الإنجاز الكبير الذي حققه مبعوث الأمين الخاص، السيد جيمس بيكر، ونحن نشجعه على مواصلة جهوده بغية إيجاد حل مقبول ونهائي لتلك الأزمة.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال الصراع قائما. وحركة العنف الشديد التي استمرت على مدى العامين الماضيين زادت من اتساع الفجوة بين الأطراف، ودعَّمت جدار عدم التفاهم. وحكومة غينيا مقتنعة بأن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) سيمكنان الفلسطينيين والإسرائيليين من التعايش معا بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونناشد كلا الطرفين الامتثال دون قيد أو شرط لقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ونؤكد مجددا على دعم غينيا شعب فلسطين

الشقيق والسلطة الفلسطينية ورئيسها، الرئيس ياسر عرفات، الذي كافح بشجاعة لمدة تزيد عن ٥٠ عاما لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، ونؤكد على تضامننا معهم.

والحالة في العراق تشكل مصدر قلق كبير لشعب وحكومة غينيا. ولتجنيب الشعب العراقي المزيد من المعاناة وللحفاظ على السلم في المنطقة وعلى الأمن والاستقرار الدوليين، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى إظهار قدر أكبر من ضبط النفس. وقبول العراق غير المشروط عودة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بادرة مشجعة لإيجاد تسوية سلمية للأزمة. ويناشد وفد بلدي العراق بجدية أن يحترم قوانين مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يمتثل لها.

وبالتحول إلى شبه الجزيرة الكورية، تساند غينيا الجهود التي تبذل لتوحيد الكوريتين سلميا، على نحو يتمشى مع الإعلان الذي وقعه رئيسا دولتي البلدين في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وتؤكد حكومة بلدي مجددا تمسكها بمبدأ الصين الواحدة.

انتقل الآن إلى الحالة في منطقتنا دون الإقليمية، غرب أفريقيا، وهي منطقة عصفت بها الأزمات الداخلية مدة طويلة ولكنها تتحرك الآن نحو مناخ من السلم والاستقرار. فقد ألزمت سيراليون نفسها بطريق السلام والمصالحة، بفضل وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم الأمم المتحدة. وقد تسنى تحقيق هذا النجاح أيضا بفضل دور المملكة المتحدة الهام. ولا يزال الوضع في ليبريا هشا. ولا يزال وفدي مقتنعا بأن الاعتماد والتنفيذ الفعال لبرنامج لنزع السلاح وتسريح المجموعات المسلحة وإعادة دمجها، على أساس النهاية الناجحة للحوار بين الليبريين الذي استهل في أبوجا، سيسهم في استعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة دون الإقليمية. وغينيا، وهي عضو في اتحاد نهر مانو، تعلن مجددا التزامها بمواصلة العمل من أجل السلام.

وبسبب هذا الالتزام، شارك بلدي بفعالية في مؤتمر قمة الرباط، المعقود في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وفي عملية تنفيذ توصياته. وينبغي مواصلة الحوار السياسي على مستوى القمة بغية تعزيز الثقة بين الأطراف. وفي هذا الصدد، من المهم أن نشير إلى أن لجنة الأمن المشتركة لاتحاد نهر مانو، التي اجتمعت في فريتاون في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت أن تعيد في نفس الوقت فتح الحدود بين بلدان الاتحاد الثلاثة وأن تنظم في تشرين الأول/أكتوبر القادم قافلة للسلام تزور هذه البلدان. ويغتنم وفدي هذه المناسبة ليعرب مرة أخرى عن امتنانه العميق لجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، على وساطته. ويمثل الحوار السياسي على مستوى القمة واحترام التدابير التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) مسارين مكملين لإدارة الحالة في حوض نهر مانو. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، القيام بأعمال المتابعة، مع أخذ لتشابك الأوضاع في ليبريا وسيراليون في الحسبان. وتأمل حكومة غينيا أن يسهم إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في التصدي للتحديات التي تواجهها دول هذه المنطقة دون الإقليمية. ونرحب أيضا بإنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن معني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. ومن الواضح أنه يرجح أن تسهم هذه المبادرة في تفكيرنا المشترك بشأن هذه المشاكل.

إن مسائل نزع السلاح، لا سيما تلك المتعلقة: بالأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد، لا تزال تمثل مصدر قلق. وكما يعلم الأعضاء، تقع غينيا في منطقة دون إقليمية لا يزال سكانها يعانون من الآثار الضارة لانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، مما يغذي

الصراعات ويؤدي إلى إعادة تفشي الجريمة ويشجع ظاهرة تجنيد الأطفال.

ونحن نرحب بتجديد الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف القضاء على هذه الظاهرة. ونطالب بتنفيذ جميع التدابير الرامية إلى تفكيك شبكات توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤيد مواصلة جميع الأنشطة الجارية حاليا لتخفيف ما تسببه الألغام المضادة للأفراد من معاناة وخسائر في الأرواح.

إن عواقب الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية تضر في المقام الأول بالسكان المدنيين الضعفاء الذين يشكلون أغلبية اللاجئين والمشردين. وما فتئت غينيا منذ أكثر من عقد من الزمان تعاني أشد المعاناة من الأثر الاجتماعي – الاقتصادي والأمني والبيئي السلبي الذي خلفته الحروب في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مناشدتنا بعقد مشاورة خاصة في الأمم المتحدة بشأن غينيا. وفي هذا السياق، يقدر بلدي الالتزام المتجدد الذي أعرب عنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحلقة الدراسية التي عقدها مجلس الأمن في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن بلدان اتحاد نهر مانو.

كما يرحب وفد بلادي بإنشاء المكتب الإقليمي للشؤون الإنسانية في غرب أفريقيا، وتمديد نظام الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية، وإنشاء شبكة إقليمية متكاملة للمعلومات.

ولمنع نشوب الصراعات وحلها يستدعي الأمر تخفيض الفقر والقضاء على المرض، ومسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل لا تزال تشكل مصدرا للقلق، وخاصة للبلدان النامية ولا سيما الأفريقية منها. واعتماد الجمعية العامة لإعلان الألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومبادرة ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“، خطوات مهمة إلى الأمام.

غير أن تعبئة الموارد تظل مسألة مركزية في هذا المسعى. والمسؤولية الأساسية عن اتخاذ تدابير لتنفيذ هذه المبادرات تقع على عاتق القادة الأفارقة، ولكنهم يحتاجون إلى تلقي الدعم من المجتمعات المحلية، وعلى الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويرحب وفد بلادي بمبادرة الأمين العام التي أدت إلى إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى. ومن بين الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية التاريخي، كان تخفيض الفقر، إن لم يكن القضاء عليه. ولكن معظم سكان هذا الكوكب ما زالوا يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وهذه الحالة تزداد تفاقما بفعل آثار العولمة التي تؤدي، في غياب القواعد العادلة والمنصفة، إلى زيادة قدرة الأقوياء على تعزيز مصالحهم، بينما تحد من قدرة الضعفاء.

إن مجيء الاتحاد الأفريقي يبرز بوضوح رغبة الشعوب الأفريقية في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي وتوطيد دعائم السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا. وفي هذا الإطار، تظل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أداة فعالة للنهوض بالاقتصادات الأفريقية وتهيئتها للاندماج في الاقتصاد العالمي. ووفد بلادي يهيب بمختلف الشركاء أن يتقدموا بدعمهم الفعال من أجل جعل هذه الرؤيا المشتركة واقعا ملموسا.

ونعرب عن أملنا في أن يكون لقرارات المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المنعقد في مونتيري، والالتزامات التي قطعتها مجموعة الـ ٨ في كاناناسكيس ، وخطة التنفيذ التي

وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أثر إيجابي على أفريقيا.

كما يرحب وفد بلادي في تحسين إجراءات وأساليب عمل الجمعية العامة لتمكينها من أداء وظائفها على نحو أفضل ونؤيد إصلاح مجلس الأمن لتكييفه مع متطلبات الديمقراطية والشفافية، وخاصة من خلال زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين على أساس توزيع جغرافي أكثر إنصافا.

بعد عامين من صدور إعلان الألفية التاريخي، ما زالت الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع. وأود أن أعرب عن أملنا الصادق في حلول عالم أكثر عدلا وتضامنا في إطار شراكة حقيقية لصالح السلام والتنمية. ومن هذا المنطلق ما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة، بعد إصلاحها وإعادة تنشيطها وتكييفها مع التغيرات الجديدة، ستظل إطارا صالحا لمواجهة التحديات التي أمامنا، وبالتالي ضمان الظروف المؤاتية اللازمة لازدهار الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد نغوين دي نيان، وزير خارجية فييت نام.

السيد نغوين دي نيان (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لسلفه، صاحب السعادة السيد هان سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا، على رئاسته الكفية لمداولات الدورة السادسة والخمسين. كما تنضم فييت نام إلى سائر الدول في الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية والاتحاد السويسري لانضمامهما إلى أسرة الأمم هذه.

لقد أتينا إلى هذه الدورة نحمل معنا ذكريات الحادث المروع الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، عندما فقدت آلاف الأرواح البريئة في جحيم شاهق تسبب فيه إرهابيون. ولقد تغير عالمنا كثيرا منذ ذلك اليوم، كما قال الأمين العام كوفي عنان في بيانه أمام هذه الهيئة في الأسبوع الماضي، بمعنى أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لم تكن حدثا منعزلا، وإنما كانت نموذجا صارخا لآفة عالمية تتطلب استجابة واسعة النطاق ومستمرة وعالمية.

وباعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وقرار الجمعية العامة ١/٥٦، واعتماد وتنفيذ تدابير متنوعة في مختلف الميادين على الصعد الوطنية والإقليمية، يكون مجتمع بلدان العالم قد أطلق رسالة واضحة وحازمة مؤداها إننا ندين بلهجة قاطعة الإرهاب الذي يرتكب بأي شكل من الأشكال ضد أناس أبرياء، وإننا سوف نتخذ إجراءات في إطار ميثاق الأمم المتحدة، لأن هذا هو السبيل الذي يجب أن نواصل كفاحنا من خلاله.

ولكن مكافحة الإرهاب لا تعني مجرد تسليم مرتكبيه والمتآمرين معهم للعدالة، بل تعني كذلك معالجة مشاكل الفقر والإجحاف والإخضاع والاحتلال غير المشروع الكامنة وراءه. ونقول بعبارة أخرى أنه بينما تظل مكافحة الإرهاب تتصدر جدول أعمالنا، هناك قضايا أخرى، وفي مقدمتها حل الصراعات الإقليمية، وتنفيذ الأهداف المهمة للتنمية التي حددها إعلان الألفية - مثل تخفيف الفقر وتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء والفجوات الإنمائية داخل الأمم وفيما بينها، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحماية البيئة، وجميعها قضايا لا يجوز وضعها في مرتبة أدنى أو جعلها أقل استعجالا.

وخلال السنة الماضية اضطلعت الأمم المتحدة، إلى جانب الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بدور القيادة في تنظيم عدد من المؤتمرات الدولية وأهمها مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية المستدامة، واعتمدت فيها تدابير محددة لصالح كل دولة من دولنا.

وواصلت الأمم المتحدة أيضا أعمالها الهامة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك تحضيرها لاستقلال تيمور الشرقية وحل الصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ولا بد أن نذكر جهودها فيما يتعلق باتفاق السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. والأمم المتحدة والأمين العام جديران بالثناء على هذه المساعي الضخمة.

ومع كل هذه المنجزات، من المتوقع أن تبذل الأمم المتحدة المزيد من الجهد. فيجب على المنظمة أن تعزز جهودها للمساعدة على حسم الصراعات المستعصية، ولا سيما الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، بالطرق السلمية وبعيدا عن أي تدخل أو إملاء. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا الكامل للنضال المشروع للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وفي العيش في دولة مستقلة ذات سيادة.

ونرحب بالحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، كما نرحب باستئناف المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ونرجو مخلصين أن تسفر هذه المحادثات عن نتائج مثمرة. ونضم صوتنا مرة أخرى إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء قضية العراق، وفي الترحيب بجميع الجهود الرامية إلى إنهاء التوتر. وقبول العراق عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة دون شرط يبعث فينا بعض الأمل في تجنب شن هجوم عسكري.

وفي عالم مترابط، نرى أنه من الهام جدا أن نرفع لواء مبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وفي هذا الصدد، لا بد من وضع نهاية مبكرة لأوجه الحصار والحظر التي تسببت لمدة عقود في معاناة لا حد لها لشعوب ليبيا والعراق وكوبا وغيرها.

في الوقت الذي نجد سباقات التسلح تتصاعد من جديد في أنحاء كثيرة من العالم ما فتئ مؤتمر نزع السلاح لأربع سنوات متتالية عاجزا عن الشروع في أعماله المضمونية، ويجب إيجاد سبيل يخرجنا من هذا المأزق.

ويجب صياغة وتنفيذ تدابير فعالة للحد من الآثار السلبية للعولمة على البلدان النامية ولتخفيف حدة هذه الآثار ضمانا لتكافؤ فرص التنمية في جميع الدول. ولا بد من تعزيز وتنفيذ الالتزامات الدولية، بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي والاحتفاظ بها في هذا المستوى، وبإقامة نظام للتجارة يتسم بالانفتاح والعدل والتعددية، وبإزالة الحمائية بغية تيسير إمكانية وصول السلع من البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وبتخفيف أعباء الديون وتنفيذ العديد من المبادئ لحماية البيئة العالمية بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتنوعة وغير ذلك. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد للأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المرتبطة بها، وبخاصة المؤسسات المالية، من أن تعزز أنفسها من خلال عملية الإصلاح المستمرة.

ولا تزال فييت نام ترى أن هذه العملية يجب أن تركز في المقام الأول على تعزيز دور الجمعية العامة وعلى جعل مجلس الأمن هيئة تتسم بقدر أفضل من الديمقراطية والتمثيل والمساءلة، من خلال زيادة عدد أعضائه في كل من

الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لمرشحين، مثل الهند واليابان وألمانيا، ممن يتمتعون بقدرات تتيح لهم الإسهام الفعال في أعمال هذه الهيئة الهامة.

وفي جنوب شرقي آسيا، تصمم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على تعزيز وحدتها وتعاونها استجابة للتحديات التي تظهر داخل المنطقة وخارجها. ويجري إحراز نتائج أولية مشجعة نتيجة لتنفيذ خطة عمل هانوي والمبادرة من أجل اندماج الرابطة وإعلان هانوي المعني بتضييق الهوة في التنمية من أجل التوصل إلى اندماج أوثق بين بلدان الرابطة.

وتواصل الرابطة توثيق علاقتها بشركائها في الحوار، وبالمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى كذلك، بغية الإسهام بقدر أكبر في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وفضلا عن التزامها القوي وجهودها الضخمة المكرسة لمناهضة الإرهاب، بما في ذلك التوقيع مؤخرا على الإعلان المشترك بين بلدان الرابطة والولايات المتحدة من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، تعمل بلدان الرابطة عن كثب مع الصين من أجل اعتماد إعلان عن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وهذا تطور إيجابي آخر صوب وضع مدونة سلوك في بحر الصين الجنوبي، كما اتفق قادة الرابطة في مؤتمر قمة الرابطة السادس الذي عقد في هانوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مما يسهم في تعزيز بناء الثقة وحل جميع النزاعات بالطرق السلمية.

وتمشيا مع سياسة فييت نام الخارجية التي تدعو إلى الاستقلال والسيادة والانفتاح والتعددية وتنويع علاقاتها الخارجية، فضلا عن رغبتها في أن تكون صديقا وشريكا يُعتمد عليه لجميع البلدان التي تناضل من أجل الاستقلال والسلام والتعاون، لا تزال فييت نام تنمي وتعزز صداقاتها وتعاونها المتعدد الجوانب مع البلدان في المنطقة وخارجها ومع المنظمات الدولية. وتعجل فييت نام باتخاذ جميع التدابير الضرورية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد كان إجراء الانتخابات العامة الديمقراطية والحرة في أيار/مايو ٢٠٠٢، والاختتام الناجح للدورة الأولى للجمعية الوطنية الجديدة بممثلين مؤهلين على نحو رفيع انتخبوا لشغل مناصب هامة في الدولة وفي الجمعية الوطنية وفي الحكومة لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ حدثين هامين في الحياة السياسية لأمتنا يرسيان أساسا صلبا لنا لكي نواصل عملية التجديد الرامية إلى بناء فييت نام بوصفها بلدا قويا يتمتع شعبه بالرفاه ويتسم مجتمعه بالعدالة والديمقراطية والتحضر. وإذ نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، نأمل أن نواصل التمتع بدعم وتعاون جميع البلدان والمنظمات. وتتعهد فييت نام من جانبها ببذل قصارى جهدها للإسهام في أعمال الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد سيماو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونثق بأن مداولاتنا بفضل خبرته وحكمته ومهاراته الأكيدة ستسفر عن النتائج الناجحة المرجوة.

وأود أن أشيد إشادة واجبة كذلك بسلفه، سعادة السيد هان سونغ - سو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة السابق في جمهورية كوريا، للأسلوب الممتاز الذي اضطلع به بواجباته كرئيس للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أثني على الأمين العام لتفانيه المستمر في العمل من أجل السلام والتنمية على نطاق العالم. وقد أتيحت لنا خلال زيارته الأخيرة إلى موزامبيق فرصة لمناقشة أفضل الطرق للعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة وتعزيز التعاون بين موزامبيق وبينها. ولا نزال على التزامنا بمواصلة التعاون عن كثب مع الأمين العام.

وتعرب حكومة موزامبيق عن ترحيبها بانضمام الاتحاد السويسري لعضوية الأمم المتحدة، وتتطلع إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. فهما سيزيدان منظمتنا العالمية قوة.

وأود أن أعرب عن مواساتنا لشعوب وحكومات بلدان العالم العديدة التي اجتاحتها سيول جارفة في الآونة الأخيرة. ونحن في موزامبيق وفي الجنوب الأفريقي ندرك العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن السيول. فقد تواتر حدوث السيول والجفاف وغيرهما من الكوارث الطبيعية في العالم، وفي أفريقيا بصفة خاصة. لذلك نأمل ونتوقع أن تصبح لدينا القدرة على التأهب للتصدي بشكل أفضل للمسائل التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية. ولعل الوقت قد حان لنلقي نظرة أخرى على نتائج المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي عقد في يوكوهاما عام ١٩٩٤.

وقد أظهرت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لنا جميعا أخطار الإرهاب الدولي، الذي يمثل تهديدا خطيرا لسلام جميع الدول وأمنها، سواء كانت غنية أو فقيرة. وفي هذا الصدد، يقع على عاتقنا واجب جماعي بأن نحارب هذا الخطر بشكل فعال، تحت قيادة الأمم المتحدة. وللنجاح في هذا المسعى، يلزم أن نفهم بوضوح الأسباب الجذرية للإرهاب ونتصدى لها، ونود أن نشدد من بينها على الفقر وسائر أشكال الظلم.

وبالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، علينا الاعتراف بالاتفاقات والإعلانات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب واستئصاله، من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المبرمة عام ١٩٩٩، وإعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات في بلادنا في كانون الثاني/يناير من هذا العام، بوصفها أدوات قيمة لتعزيز التعاون وتوفير منهاج فعال لقمع الإرهاب.

وقد قدمت موزامبيق بالفعل تقريرها عن التشريعات والتدابير المتخذة لمنع الإرهاب ومكافحته، وهي في المراحل الأخيرة من عملية التصديق على جميع الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب. بيد أن موزامبيق تحتاج من أجل الفعالية في تنفيذ هذه الصكوك القانونية إلى دعم من المجتمع الدولي لتعزيز مؤسساتها، وبالتحديد الشرطة والقضاء والنظام المالي ومكتب المدعي العام.

وقد شهدنا هذا العام عقد الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المكرسة لطائفة عريضة من المسائل الاجتماعية الاقتصادية، هي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. كما شهدنا عقد مؤتمر دولي في برشلونة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سلّم فيه قادتنا بأن هذا الوباء المتفشي يمثل مشكلة عالمية تتحدى إرادتنا الجماعية وتستدعي شعورا عالميا بالمسؤولية ومجابهة عالمية.

والسمة المشتركة لجميع هذه الأنشطة هي الاتفاق القوي والإجماعي على ضرورة كفالة تنفيذ النتائج والالتزامات المتفق عليها من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكد قادتنا أن وحدة القصد والمسؤولية الجماعية والإرادة السياسية ضرورية لحدوث ذلك.

وينبغي أن نقوم بشكل مستمر ومتبصر بتقييم التقدم المحرز في كل مجال من مجالات الالتزام، بهدف تحقيق تطلعات شعوبنا واحتياجاتها. فمستقبل العالم في أيدينا. ولا يجب أن نتقاعس عن الوفاء بآمال شعوبنا. وقد حان الآن وقت العمل. فلابد لنا من القيام بعمل حاسم للوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في إعلان الألفية.

وقد تابعت حكومتي باهتمام شديد آخر التطورات في الشرق الأوسط. ونحن نحث كلا الطرفين على العودة إلى مائدة التفاوض من أجل إيجاد سلام دائم في تلك المنطقة، ويجب أن يشمل هذا السلام إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وحل المسائل المعلقة التي يراها كلا الطرفين هامة. وستظل احتمالات السلام بعيدة المنال بدون التوصل إلى حل شامل وعادل لمشكلة فلسطين، وبدون الاحترام الكامل للمصالح المشروعة لجميع شعوب المنطقة. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين على الاجتهاد في العمل من أجل السلام، مستعينين بكل ما يلزمهم من قوة وتصميم على اجتياز العوائق التي تصادفهم في الطريق. ونرى بناء على تجربتنا في موزامبيق أن السلام إمكانية حقيقية في الشرق الأوسط، وأنه يتعين على الطرفين أن يغتنما الفرصة السانحة لذلك الآن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ حكومة العراق على قرارها الحكيم بالسماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة. ونأمل أن يؤذن استئناف أعمال التفتيش ببدء مرحلة جديدة من التعاون بين العراق والأمم المتحدة مع التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي نصا وروحا.

وتنعقد هذه الدورة بينما نشهد إحراز تقدم هام فيما يتعلق بتسوية الصراعات في أفريقيا. فلاحظنا مع الارتياح في أنغولا إبرام مذكرة للتفاهم بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وضعت حدا لحرب طال أمدها. ونرحب بهذه المذكرة ونرى أنها تؤذن ببدء مرحلة جديدة للشعب الأنغولي، مرحلة حافلة بالأمل والتوقعات الكبيرة. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لشعب أنغولا وحكومتها في توطيد دعائم السلام والاستقرار، والتعمير الوطني، وتعزيز الديمقراطية، فضلا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الراهنة.

وتنعم سيراليون الآن بالسلام بعد النجاح في تنفيذ عملية السلام، وبعد إجراء الانتخابات العامة والرئاسية. ونرجو أن تؤدي هذه التطورات الإيجابية إلى تحسين المناخ السياسي في منطقة نهر مانو برمتها.

وقد أوجدت الاتفاقات المبرمة مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن التفاهم الذي تم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، أملا في أن تصبح عملية السلام غير قابلة للانتكاس. وسيسهم تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا شك في جلب الاستقرار المطلوب إلى منطقة البحيرات الكبرى، وسيمهد الطريق للتكامل الاقتصادي السريع في الجنوب الأفريقي. ونرى أنه إذا ما توافرت النوايا الحسنة ففي الإمكان التوصل إلى حل للشواغل التي تساور جميع الأطراف المتورطة في هذا الصراع.

أما في جزر القمر وفي ليسوتو فقد أصبح السلام الآن حقيقة واقعة. ونحن نحيي الجهود التي تبذلها شعوب تلك البلدان لتجعل من أفريقيا قارة للأمل. ومن دواعي سعادتنا أن نرى إثيوبيا وإريتريا تتعاونان معا، بدعم من الأمم المتحدة، على تعزيز السلام وحسن الجوار. وقد شكّل قبول كلا الطرفين لقرار لجنة الحدود خطوة كبرى للأمام في هذا الصدد.

ويساور حكومتي القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الصحراء الغربية. ونود أن نشجع الأمم المتحدة والأطراف

المعنية على مواصلة بذل مزيد من الجهود، ضمن الإطار المحدد، بهدف إيجاد حل دائم ومقبول دوليا لهذه المسألة.

وقد أنشأ القادة الأفريقيون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمثابة أداة للتصدي لهذه المشاكل. وتستند الشراكة الجديدة إلى مبدأ الملكية الأفريقية الرامي إلى وضع برنامج لتجديد القارة يضم الأولويات الوطنية والإقليمية جنبا إلى جنب مع خطط التنمية. وسيتم هذا من خلال عملية تشاركية وإطار جديد للتفاعل والشراكة مع سائر العالم.

وفي التأييد الذي أعرب عنه بالفعل كثير من شركاء أفريقيا دلالة على أن الشراكة الجديدة تشكل مبادرة قادرة على الاستمرار. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بالنتائج المشجعة التي تمخض عنها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد مؤخرا في كاناناسكيس بكندا، حيث أعربت أكبر بلدان العالم الصناعية عن دعمها للشراكة الجديدة. ومن نفس المنطلق أحيي النتائج التي انتهى إليها اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي عقد في هذه القاعة منذ يومين. فهذه النتائج تعزز أملنا في مستقبل أفضل لأفريقيا. فلنعمل معا على تحويل هذا الأمل إلى واقع.

وفي موزامبيق، وفي إطار الجهود الرامية لمكافحة الفقر وتنفيذ إعلان الألفية، اعتمدت الحكومة، خطة عمل وتعرف محليا باسم ''باربا'' للقضاء على الفقر المدقع، وبدأت في تنفيذها. ويتمثل الهدف العام لهذه الخطة في تحقيق تخفيض كبير للفقر المدقع في البلد من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية، وأيضا من خلال الحكم الرشيد واستقرار الاقتصاد الكلي.

وتمول خطة العمل هذه جزئيا من خلال الوفورات التي تحققت عن طريق خفض الديون من جانب دائنينا، الثنائيين ومتعددي الأطراف، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن ممتنون لكل شركائنا على خفض الديون وإلغاءات الديون التي نحصل عليها. فلنواصل العمل معا حتى نتوصل إلى حل نهائي.

تنعقد هذه الدورة في لحظة ذات أهمية خاصة في تاريخ موزامبيق، نظرا لأننا سنحتفل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بالذكرى العاشرة للتوقيع على اتفاق روما للسلام، الذي كان علامة على نهاية حرب مدمرة زعزعت استقرارنا. وبعد عشر سنوات من هذا الإنجاز التاريخي، استطاع الموزامبيقيون أن يصونوا السلام الذي تحقق وأن يثبتوا قدرتهم على أن يتعايشوا معا في وئام. ونظرا للأهمية التاريخية لهذا التاريخ، قررنا أن يصبح عيدا وطنيا: عيد السلام والمصالحة.

وأبناء موزامبيق يتمتعون اليوم بثمار السلام الذي تحقق بفضل الإسهام القيم للأمم المتحدة فيما أصبح يمثل قصة نجاح في عمليات حفظ السلام.

ولتوطيد هذا السلام الذي تحقق بعد مشقة كبيرة، نعكف على تنفيذ خطط ذاتية للتنمية بهدف تعزيز رفاه شعبنا. كما نعزز جانب الديمقراطية والحكم السديد وسيادة القانون، وتتخذ الاستعدادات حاليا لإجراء الانتخابات البلدية القادمة في عام ٢٠٠٣ والانتخابات العامة والرئاسية في عام ٢٠٠٤.

وفي بياني أمام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، تكلمت عن العواقب الوخيمة للفيضانات التي أضرت بموزامبيق خلال عامين متتاليين، ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. واليوم، يسعدني أن أبلغ الجمعية أن معظم ضحايا هذه الفيضانات قد أعيد تسكينهم وهم يقومون بأنشطة إنتاجية. واقتصاد موزامبيق يتعافى تدريجيا من آفة الفيضانات، ونتيجة للعمل الجاد الذي يقوم به شعب موزامبيق والمساعدة الدولية

الكافية، حقق بلدي معدل نمو قدره ١٣,٩ في المائة في إجمالي الناتج القومي في العام الماضي، و١, ١٢ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام.

وتقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة إلى موزامبيق (A/57/97)، والذي أشيد به، يقدم سردا إضافيا عن الإنجازات التي حققها شعب موزامبيق في عملية إعادة البناء الوطني وإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي بعد فيضانات عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ويعطي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ أدلة إضافية عن التقدم الذي تحقق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد الامتنان الخالص من جانب شعب وحكومة موزامبيق للمجتمع الدولي على دعمه القيم لضحايا الفيضانات. وموزامبيق ستواصل الاعتماد على الدعم الدولي لاسيما لتخفيف آثار الجفاف الذي ضرب موزامبيق وبلدانا أخرى في جنوب وشرق أفريقيا، وأيضا لتهيئة البلد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث الطبيعية.

في الختام، أود التأكيد على إيمان بلدي بالأمم المتحدة وبميثاقها، لأنهما الأساس الذي لا غنى عنه لعالم يسوده السلام والعدل وينعم بمزيد من الرخاء. ونعتقد أن الإصلاح الجاري للأمم المتحدة سيساعدها في توفير خدمات أفضل للدول الأعضاء، لاسيما الدول التي تحتاج إليها. ونحن على اقتناع بأن الإصلاح سيؤدي إلى قيام أمم متحدة أكثر قوة، تركز بوضوح على البلدان النامية وتعتمد تدابير تركز على النتائج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كولاوولي إدجي، وزير الشؤون الخارجية في بنن.

السيد إدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد جمهورية بنن، اسمحوا لي أن أعرب للسيد يان كافان عن أحر تهانئنا على انتخابه المستحق تماما لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. إن قدراته وخبرته الواسعة بالشؤون الدولية وتفانيه لصالح القضايا السامية التي تدافع عنها الأمم المتحدة لهو أفضل ضمان لنجاح عملنا.

وأود أن أؤكد له تعاون وفدي ودعمه التام لضمان النجاح الكامل لأعمال هذه الدورة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم التهنئة والشكر لسلفه، السيد هان سونغ – سو، ممثل جمهورية كوريا، الذي ترأس باقتدار وتفان أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشيد بأميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي عزز بتفانيه وقدراته مكانة منظمتنا.

الرسالة التي أنقلها إلى الجمعية من بنن هي رسالة السلام، الذي يعايشه شعبنا، ورسالة صون السلام من جميع جوانبه، وفقا لميثاق منظمتنا وإعلان الألفية، الذي تعهدنا فيه بأن نبني لأجيال المستقبل عالما خاليا من الخوف والجوع والجهل.

إن الأعمال الهمجية التي ارتكبت قبل عام مضى، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هنا في نيويورك وفي أماكن أخرى، لا تزال ماثلة في أذهاننا، مما يجعل الحاجة أكثر إلحاحا لتحقيق طفرة أكبر في عملنا المشترك من أجل الحضارة. إن التعاطف والمشاعر العفوية الصادقة من جانب شعوب العالم تجاه ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المروعة تدلل على أننا أصبحنا مرتبطين بمصير مشترك واحد أكثر من ذي قبل.

وبالتالي، ينبغي أن نعطي معنى حقيقيا لهذا التضامن وهذه المسؤولية المشتركة. ولا بد للأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور دينامي في تعزيز التعاون الدولي بغية منع أعمال الإرهاب ومعاقبة مرتكبيها.

وبنن ترى أنه لا شيء – لا ذريعة البتة – يمكن أن يبرر هذه الأعمال الهمجية، وإن الصور المروعة التي أفزع من مجرد تذكرها اليوم ستبقى محفورة في ذاكرتنا الجماعية طوال القرن الحادي والعشرين. والتزام بنن الثابت بمكافحة الإرهاب لا لبس فيه، ونحن عازمون على مكافحة هذه الآفة بعزم أكيد.

على هذا الأساس، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تقدمت بنن بتقرير عن التدابير التي اتخذتها من أجل منع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها. وهناك حوار بناء وفعال مع لجنة مجلس الأمن بشأن التدابير المقترحة لمنع وكبح تمويل الأعمال الإرهابية. مع ذلك، ستكون حملة مكافحة الإرهاب أكثر فعالية وشمولا لو نُظِّمَت على أساس الاحترام التام لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونؤمن بمساس الحاجة إلى وضع تعريف قانوني واضح ودقيق للإرهاب الدولي بغية منع الطابع العشوائي لمبادراتنا الفردية أو الجماعية من أن يقوض فعالية الائتلاف العالمي المناهض لخطر الإرهاب.

والأمم المتحدة من خلال وضع أفريقيا في مقدمة شواغلها للألفية الجديدة، ركزت انتباه المجتمع الدولي عن حق على تلك القارة، التي تواجه صعوبات، بالرغم من جهودها الجديرة بالثناء، في إيجاد طريقها نحو التنمية. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الوضع استمرار الحروب والصراعات، التي أدت مرارا إلى إراقة دماء غزيرة في ذلك الجزء من العالم.

وإدراكا منا بأن قارتنا، وهي تواجه تحديات جديدة، قد وصلت إلى مرحلة حرجة في تنميتها وعليها أن تنهض بمسؤولياتها بنفسها، طرح الزعماء الأفارقة عددا من المبادرات السياسية الرامية إلى حل الصراعات، متصدين بذلك للتحدي الهائل المتمثل في تزويد أفريقيا بمحافل جديدة للحوار والعمل. وينبغي تشجيع هذه النهضة الأفريقية، التي تصر أفريقيا عن طريقها على التحكم بمصيرها وإيجاد الحلول لعللها، من خلال دعم الاتحاد الأفريقي، الذي انطلق في ديربان بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه هذا العام. ويعتنق الاتحاد الأفريقي رؤية الآباء المؤسسين للدول الأفريقية ولمنظمة الوحدة الأفريقية السابقة. ويختلف الاتحاد الأفريقي عن منظمة الوحدة الأفريقية في كونه يشدد على الحاجة إلى تكامل القارة الاقتصادي ويؤكد على أن السلم والأمن والاستقرار شروط لا غنى عنها لتهيئة البيئة الملائمة للتنمية وعلى أن الحكم الرشيد يجب أن يكون القاعدة لدولنا.

وأود أن أعيد التأكيد على ما قاله العديد من المتكلمين السابقين: بدأت أفريقيا تؤدي دورها السليم. وهي تتطلع إلى إثبات ملموس لحسن النية التي يعرب عنها المجتمع الدولي مراراً وتكراراً. فهي تتطلع إلى تحركات حقيقية في شكل أفعال. وهذا ما ننتظره للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، على سبيل المثال.

لقد قضينا يوما كاملا تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمعية العامة نناقش برنامج الاتحاد الأفريقي هذا. وتم خلاله إبداء ملاحظات هامة والتعهد بالتزامات والإدلاء ببيانات قوية من هذه المنصة نفسها، وأنا لست بحاجة إلى الإسهاب أكثر من ذلك حول هذا الموضوع. لقد حان وقت العمل، والوقت عنصر جوهري في هذا الصدد.

يجب أن تقترن العولمة بالحياة الأفضل لجميع شعوب العالم. ولا يمكن للعالم أن يقف متفرجا على مشهد تهميش وتدمير الحروب والأمراض لأفريقيا. يجب ألا تكون أفريقيا موضعاً للتعّطف من المتفوقين، كما لو كان العالم لا يملك موارد كافية لدرء الكارثة. وإني متأكد أن وعينا الجماعي حقيقي وصادق.

ولهذا أرحب بمبادرة مجلس الأمن التي تأتي في الوقت المناسب لإنشاء فريق عامل معني بمنع نشوب الصراع وحله في أفريقيا. ونأمل أن تُظهر تلك المبادرة الالتزام الحقيقي المستمر من جانب مجلس الأمن بوضع حد لدورة العنف في أفريقيا، مما يكفل المعاملة المتساوية لجميع الأزمات الإنسانية بلا استثناء.

وفي إطار الجهود الجماعية للنظر في قضية منع نشوب الصراع وحله والتعامل معها من خلال نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يوصي وفدي بتعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة من خلال إجراء مشاورات وثيقة مع الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

ومن أكثر البوادر المشجعة لأفريقيا في السنوات الأخيرة – وفي الحقيقة في الأشهر الأخيرة – التصميم الشديد على أن يتم أخيرا وضع حد للحروب بين الأشقاء. ويجب أن ندعم هذه الجهود في كل مكان، بما في ذلك سيراليون وأنغولا والكونغو وإريتريا وإثيوبيا.

وأريد التعقيب بصفة خاصة على سيراليون، التي خرجت بنجاح من عملية انتخابية اتسمت بالمجازفة والخطورة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة مستحقة تماما بالأمم المتحدة والبلدان التي ما فتئت تساعد سيراليون، على الصعيد الثنائي، في إعادة إدماج نفسها في المجتمع الدولي. وآمل أن يترك التطور الإيجابي للوضع في ذلك البلد أثره على اتحاد نهر مانو.

وأرحب بالتقدم الرائع المحرز في العملية الرامية إلى إحياء السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة مستحقة تماما بالرئيس ثابو مبيكي وبالميسر، السير كيتوميلي ماسيري، على التزامهما ومثابرتهما.

كما نرحب بحقيقة أنه تم الآن إسكات المدافع في أنغولا بعد سنوات عديدة جدا من المعاناة والدمار والحرمان. ومن المهم للغاية تعزيز وتوطيد عملية السلام الجارية الآن في ذلك البلد. ولهذا أناشد المجتمع الدولي بإلحاح أن يقدم الدعم المتناسب مع متطلبات التعمير الهائلة في أنغولا. فبهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

ويسعدني أن أنوه، من بين مبادرات تعزيز السلام في أفريقيا، بنجاح المفاوضات بشأن الاتفاق على ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وبالحوار المستمر لاستعادة السلام إلى بوروندي والسودان.

في كانون الثاني/يناير هذا العام، اختار ٤٩ بلدا من أفقر بلدان العالم بلدي، بنن، لرئاسة المكتب التنسيقي لأقل البلدان نموا. وعندما قبلنا هذا المنصب الرفيع المقام كانت حكومتي تدرك تماما المسؤوليات الجسام التي ستضطلع بها.

إن أهم بند على جدول أعمال البشرية اليوم هو التنمية المستدامة. وأي تقدم – أو أي تراجع – يجب أن تقيِّمه مجموعة البلدان التي تتولى بنن الآن تنسيق أعمالها. ويقر المجتمع الدولي نفسه بأن العديد من المشكلات لا تزال قائمة. وأعرب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عن الأسف لعدم تحقيق الأهداف السابقة، وحدد المؤتمر بوضوح العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية في أقل البلدان نموا. وتشمل هذه العقبات استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء المديونية، وصعوبة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ونقص الاستثمارات الأجنبية. ومن خلال اعتماد المجتمع الدولي لبرنامج العمل والإعلان السياسي في بروكسل فقد جدد التزامه بمساعدة أقل البلدان

نموا بشكل حازم في التعامل مع الآليات التي تتسبب عملياتها في زيادة الفقر.

وأقل البلدان نموا، إذ تدرك ضرورة حشد الطاقات وزيادة القدرة على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بروكسل، بادرت بالاجتماع في كوتونو، من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، لكي تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بضمان تنفيذ البرنامج.

وضع مؤتمر كوتونو مبادئ توجيهية وأصدر توصيات ، وردت في إعلان كوتونو الهام. وعلى المستوى القومي، يوصى الإعلان بتأسيس آلية تنفيذ ومتابعة من أجل رصد تكامل برنامج العمل في برامج التنمية القومية والترويج لإنشاء محفل قومي للحوار. ويوصي أيضاً بأن تضع أقل البلدان نمواً أولويات استراتيجية للتنمية بما يتمشى مع السياقات المحلية. وذلك عامل مهم لضمان العقلانية والسيطرة القومية على السياسات العامة. وعلى المستوى الدولي، فالأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى مطالبة بإدماج برنامج العمل في برامج عمل الحكومة وممارساتها.

وإنني اعتقد بأن من الأهمية بمكان شد الانتباه إلى التناقص الشديد في الموارد المتاحة للمؤسسات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة – وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية – والتأكيد على الحاجة الحيوية لإيجاد سبل ووسائل زيادة تلك الموارد بغية تقوية الجهود القيمة لهذه المنظمات لمكافحة الفقر في بلداننا.

وأوصى أيضا اجتماع كوتونو الوزاري بوضع جدول إجمالي ليستخدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي حينما يستعرض ويتابع تنفيذ برنامج العمل من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

وعند هذه النقطة، أود أن أكرر ارتياحنا وتقديرنا للأمين العام كوفي عنان لسرعته في تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين لتأسيس مكتب للممثل السامي لأقل البلدان نمواً ، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورشح الأمين العام السفير شودري ممثل بنغلاديش لهذا المنصب الهام، وقد تسلمه بالفعل. ولم يكن في إمكان الأمين العام ترشيح من هو أصلح من السفير شودري. ونحن جميعاً نعرف السفير شودري وخبرته الواسعة، وعزمه وإخلاصه. وقد خدم بلده، بنغلاديش ، مجموعة أقل البلدان نمواً بامتياز على مدار ٢٠ عاماً. وأحيي ذلك العمل اليوم. ويجدر بالأمين العام وبكل منا تقديم كل مساعدة للسفير شودري ومكتبه ليصبح عاملا بصورة كاملة ولينفذ مهمته الهامة في الحصول على الموارد الضرورية للعمل.

لهذا الغرض، من الأهمية بمكان أن تبذل كل دولة عضو في الأمم المتحدة ، حتى أفقرها، بعض الجهد، على سبيل المثال، عن طريق الإسهام في الصندوق الائتماني لدعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وستضطلع حكومة بنن بمسؤولياتها كافة في ذلك المجال حسب الأصول.

ومؤخراً في جوهانسبرغ، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، سلم المجتمع الدولي بمسؤوليته نحو الفقراء والضعفاء والمهمشين بوصفهم أعضاء في الأسرة البشرية الكبيرة . وسلم أيضا بضرورة تكوين تحالف عالمي من أجل التنمية المستدامة، يمكن من خلاله للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل الجهد الأساسي للتضامن مع الضعفاء. وقد اتخذت خطوة هائلة للأمام، والمطلوب الآن هو العمل. ويحدونا وطيد الأمل أن تصير جميع التدابير التي تم الدفاع عنها في

جوهانسبرغ حقيقة واقعة. وما لم يحدث ذلك، فلن يقل الفقر بل سيزداد. ويمكننا إزاحة هذا الخطر المميت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والمغتربين في لبنان، معالي السيد محمود حمود.

السيد حمود (لبنان): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أهنئ السيد كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين متمنيا له النجاح في مهمته. كما أشكر سلفه، السيد هان سونغ سو، على حسن إدارته لأعمال الدورة السادسة والخمسين التي انعقدت في ظروف عصيبة قاهرة.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديري لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لعمله الدؤوب من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية.

ويسعدني أن أقدم التهنئة الحارة للاتحاد السويسري على انضمامه إلى منظمتنا الدولية.

إن لبنان يعتبر الأمم المتحدة المرجعية الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين وترسيخ احترام قواعد القانون الدولي. وهي ملاذ الدول لا سيما الصغرى منها التي تجد في ميثاق الأمم المتحدة مصدر اطمئنان لها في عالم يهدده الاضطراب. ومن هذا المنطلق، فإن أي خروج على الميثاق وأي تجاوز لهذه المرجعية وأي تعاط انتقائي مع قراراتها وأية محاولة لفرض حلول للنزاعات والصراعات خارج إطارها إنما يشكل انتقاصا فاضحا من مصداقية المنظمة وأجهزتها وعلى الأخص مجلس الأمن الدولي، وضربة قاصمة لركائز الانتظام العالمي.

كما يرى لبنان أن ثمة علاقة سببية بين الأمن والتنمية المستدامة، ويدعو إلى التعاون، برعاية الأمم المتحدة، من أجل القضاء على الفقر والمرض وتضييق الهوة بين دول الشمال والجنوب وتقليص الفوارق الاجتماعية لئلا يبقى على وجه الأرض أي مصدر قلق قد يستغله من لا يريدون الخير للإنسانية. وفي هذا الإطار يرحب لبنان بنشأة الاتحاد الأفريقي ويدعم مبادئ الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

يتزامن بدء أعمال هذه الدورة مع الذكرى السنوية الأولى لأحداث إرهابية مروعة ومأساة مفجعة حلت بالولايات المتحدة الأمريكية، وما زال العالم يعاني أهوالها وتداعياتها. أغتنم هذه المناسبة لأجدد باسم لبنان التعاطف مع أسر الضحايا التي فجعت، مثلنا، بفقدان أولادها وذويها وأحبائها ولنؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد حالت إسقاطات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دون انعقاد القمة التاسعة للدول الفرنكوفونية تحت شعار ”حوار الثقافات“ في موعدها. وتستعد بلادي باعتزاز لاستضافة هذه المؤتمر منتصف تشرين الأول/أكتوبر القادم. ولا شك بأن اختيار هذا الموضوع، قبل الأحداث المأساوية المذكورة، ينم عن بعد نظر ويعكس حكمة وقناعة لدى الأعضاء والمشاركين في المؤتمر في العمل على التحاور والتفاعل والتلاقي بعيدا عن منطق التصادم والعداء.

لقد كان لبنان هدفا لأعمال إرهابية قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فتصدى لها جيشه وتمكن من القضاء على مرتكبيها. كما يعاني لبنان وإخوانه العرب من إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بصورة متواصلة دون رادع دولي، وذلك منذ مجزرة دير ياسين مرورا بمجزرتي قانا ومخيم جنين. وهي أصبحت الآن تستغل أحداث أيلول/سبتمبر المأساوية والحملة الدولية ضد الإرهاب، فتتخذها ذريعة في سعيها

للتنكيل بالشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه في تقرير مصيره، وإطلاق حملة افتراء وتهديد ضد لبنان ومقاومته المشروعة وضد سوريا، مع أن أصل الصراع في المنطقة هو احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

والواقع أن إسرائيل تحدت قرارات الشرعية الدولية باستمرار، وتجاهلت قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) لأكثر من ٢٢ سنة متتالية، ورفضت قرار مجلس الأمن الذي يقضي بإنشاء لجنة تقصي حقائق بشأن مجزرة جنين، ولجأت إلى العنف والإرهاب لتنفيذ سياساتها التوسعية والاستيطانية، وكدّست أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية والبيولوجية، وتستمر في رفض المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط. وبالرغم من ذلك تبقى بمنأى عن المحاسبة أو العقاب. ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يُعزز الانطباع لدى الحكومات والشعوب العربية بوجود معيارين ومقياسين مختلفين في التعامل الدولي، وبأنه مسموح، للأسف، لإسرائيل أن تكون دولة خارجة عن القانون أو فوق القانون.

تعمد السيد شمعون بيريز هذا الصباح اتهام ”حزب الله“ بالإرهاب، وسبب الاتهام أن حزب الله ساهم بفعالية في المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي وفي إرغام القوات الإسرائيلية على الانكفاء عن معظم الأراضي اللبنانية المحتلة. إنه حزب ممثل في المجلس النيابي ومشارك في صلب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنان.

إن السيد بيريز هو آخر من يحق لهم التكلم في الإرهاب، وهو مسؤول بصورة مباشرة عن مقتل ١٠٢ من الأطفال والنساء والشيوخ في قانا نتيجة القصف الإسرائيلي الذي لحقهم داخل الخيمة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي التجأوا إليها طلبا للأمان.

إن إسرائيل اعتمدت الإرهاب لفرض الأمر الواقع واحتلال الأراضي. أليس قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية بخرق جدار الصوت يوميا فوق المدن والقرى إرهابا وترهيبا؟ أليس قيام القوات الإسرائيلية باختطاف مواطنين لبنانيين من منازلهم داخل الأراضي اللبنانية واحتجازهم رهائن في السجون الإسرائيلية شكلا من أشكال الإرهاب؟ أو ليس ترك مئات الآلاف من الألغام في الجنوب اللبناني للفتك بالمدنيين إرهابا؟ أليس التهديد المستمر بالعدوان على لبنان وبتدمير منشآته المدنية وبنيته التحتية ومشاريعه الإنمائية سيف إرهاب مسلطا على اللبنانيين وعلى آمالهم بالبناء والإعمار؟

ولا تكتفي إسرائيل باحتلال الأراضي العربية وممارسة الإرهاب ضد السكان المدنيين، بل تتجاوز أطماعها للاستيلاء على ثرواتنا الطبيعية ومواردنا المائية، خلافا للقوانين والمواثيق الدولية.

في هذا السياق، أطلقت إسرائيل بلسان رئيس وزرائها تهديدات مباشرة بالعدوان على لبنان بذريعة قيامه بتحويل مجرى مياه نهر الحاصباني، أو الوزاني. والواقع أن مسعى لبنان لتأمين إيصال كمية محدودة من المياه إلى بعض القرى الجنوبية المحرومة، التي عانت من الاحتلال الإسرائيلي سنوات طوالا، سيؤدي إلى ضخ كمية من المياه توازي في مجموعها حوالي ٩ ملايين متر مكعب وهي كمية أقل بكثير من حقوق لبنان المشروعة، فهذه الكمية تعادل عشر ما يحق للبنان ضخه والاستفادة منه. لذلك يؤكد لبنان رفضه لهذه التهديدات وينبه الجمعية العامة الكريمة ومجلس الأمن إلى خطورتها وتأثيرها المباشر على الأمن والسلم الدوليين.

يصعب على المجتمعات البشرية البحث عن الأمن في غياب السعي لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإننا نعتبر أن المقاربات الأمنية وحدها والحلول الجزئية والمرحلية لا يمكن أن يكتب

لها النجاح لحل أزمة الشرق الأوسط. وندعو منذ الآن لاعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار أولوية الطرح السياسي وضرورات التوصل إلى حل عادل وشامل لجميع أوجه الصراع في الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق أقر القادة العرب بالإجماع في مؤتمر قمة بيروت في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس من هذا العام مبادرة سلام متكاملة العناصر ومتلازمة البنود وفقا لما يلي: مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان؛ والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)؛ وقبول دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي: اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة؛ وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام العادل. ومن عناصر هذه المبادرة ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

لكن المؤسف أن إسرائيل قابلت هذه المبادرة بتصعيد عدوانها، وبإعادة احتلال الضفة الغربية، مستهدفة البشر والحجر في الأراضي الفلسطينية، فيما حاول البعض إغفال المبادرة أو تغييبها بالرغم مما تضمنته من عناصر متكاملة واستقطبته من إجماع عربي وتأييد دولي.

وقد شكل مؤتمر قمة بيروت لجنة خاصة بمبادرة السلام العربية. وطلبت اللجنة فور تأسيسها عقد اجتماع مع اللجنة الرباعية لعرض مضمون المبادرة وتأكيد اعتبارها مرجعية لحل الصراع العربي الإسرائيلي لأنها تأسست على قرارات الشرعية الدولية، وذلك تمهيدا لطرحها على مجلس الأمن الدولي من أجل إقرارها وإنشاء آلية دولية لوضعها موضع التنفيذ.

وقد عقد أمس اجتماع بين اللجنة الرباعية ووفد لجنة المبادرة هنا في مقر الأمم المتحدة، ونحن نأمل أن يؤسس هذا الاجتماع لآلية تشاور مسبق وعمل مشترك على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

إن مبادرة السلام العربية التي نتمسك بها والتي أجمعت الدول العربية على إقرارها، إنما هي فرصة تاريخية لا تعوض، ولا يمكن أن تستبدل بمقاربات جزئية أو مرحلية أثبتت العقود الماضية أنها لم تؤد إلى السلام المنشود بل أدت إلى اندلاع عنف جديد.

إننا ندعو المجتمع الدولي مجددا من على هذا المنبر إلى اعتماد هذه المبادرة ودعمها تحقيقا لتطلعاتنا الفعلية في سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

إن الاحتكام إلى الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها، لا سيما قرارات مجلس الأمن الدولي، في شأن أية مشكلة كفيل بحلها سلميا دون اللجوء إلى الأعمال العسكرية لما ينشأ عنها من مآس ونتائج لا تنحصر في الإطار الجغرافي لموضع المشكلة. إن هذا الواقع ينطبق على العراق، الذي أكدت قمة بيروت العربية بإجماع القادة العرب أن حل مشكلته لا يتم إلا بالحوار بينه وبين الأمم المتحدة دون تعريضه لحرب تزيد من معاناة شعبه. واعتبر القادة العرب أن أي اعتداء على أية دولة عربية يهدد الأمن القومي لجميع الدول العربية.

ويتطلع لبنان، بصفته رئيسا للقمة العربية، أن تؤدي استجابة العراق للإرادة الدولية وموافقته على عودة المفتشين الدوليين، إلى وضع حد لمعاناة شعبه وإلى حل شامل يقود

إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها رفع العقوبات عن العراق، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد العراق واحترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه.

ويعتز لبنان بعلاقاته الإيجابية مع منظمة الأمم المتحدة، وهي تعود إلى فترة مساهمته في تأسيسها ووضع شرعيتها إضافة إلى مشاركته في صياغة شرعة حقوق الإنسان.

وللأمم المتحدة، كما تعلمون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي انتشرت في جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨. ولقد أتيحت الفرصة لهذه القوة في أيار/مايو ٢٠٠٠ للشروع في تنفيذ المهمة الموكولة إليها بعد أن اضطرت إسرائيل للانسحاب من معظم الأراضي في جنوب لبنان، بفعل تكاتف الشعب اللبناني ومقاومته المشروعة للاحتلال الإسرائيلي، واحتضان الدولة لمسيرة التحرير وتأييد المجتمع الدولي لعدالة قضيته. وبقيت مزارع شبعا في سفوح جبل الشيخ تحت الاحتلال، إضافة إلى نقاط أخرى على خط الانسحاب.

إلا أن جانبا مهما من مهمة اليونيفيل لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق بإعادة السلم والأمن الدوليين، التي يعيقها استمرار احتلال إسرائيل لأراضي لبنان وتهديدها لبنان والقيام بأعمال استفزازية في خرق سيادته على أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية، إضافة إلى استمرارها في احتلال الجولان السوري وتجاهلها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفضها لأية مبادرة تهدف لإيجاد حل عادل وشامل. وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بجهود الأمم المتحدة وبالدور الهام الذي تؤديه اليونيفيل لاستكمال تنفيذ مهمتها.

إن تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة ما لم تكتمل بمعالجة مخلفات الاحتلال وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما منهم أولئك المقيمون في لبنان، على قاعدة إقرار حقهم في العودة ورفض توطينهم على الأراضي اللبنانية، إذ أن إبقاء هؤلاء اللاجئين خارج إطار هذا الحل القائم على حق العودة ورفض التوطين يشكلان قنبلة موقوتة من شأنها أن تزعزع الأمن الذي نسعى لإقراره في الشرق الأوسط عن طريق حل سلمي شامل وعادل لهذه المشكلة. ويهمنا أن نؤكد هنا أنه لا يمكن لأي حل لقضية اللاجئين أن يتم حصرا من خلال تفاوض إسرائيلي فلسطيني منفرد. لا بد، احتراما لقواعد القانون الدولي وتأمينا لديمومة أي حل، من إشراك الدول المضيفة والمعنية، ومنها لبنان، في مثل هذا التفاوض.

ويسعى لبنان لتكثيف التعاون القائم مع الأمم المتحدة للمساعدة على إزالة الألغام التي تتحمل قوات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية زرعها على أرضه، علما بأن إسرائيل لم تقم بتسليم كامل خرائط وسجلات هذه الألغام.

ويولي لبنان أهمية خاصة لإطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الذين اختطفتهم إسرائيل واقتادتهم إلى أراضيها وما زالت تحتجزهم بدون وجه حق كرهائن في سجونها خلافا للقوانين والمواثيق الدولية. ولا يخفى عليكم أن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان أثقل كاهل لبنان بكثير من الأعباء وخلق مآسي للبنانيين وألحق دمارا بممتلكاتهم وبالبنى التحتية، وأعاق عجلة النمو فيه، مما يستدعي المزيد من الاهتمام الدولي لإنعاش اقتصاده وتعزيز التنمية فيه. ويحتفظ لبنان بحقه في مراجعة الهيئات السياسية والقضائية لمطالبة إسرائيل بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن احتلالها واعتداءاتها.

إن قضية إعمار الأراضي اللبنانية المحررة وتأهيلها وتحفيز الاقتصاد اللبناني تشكل أولوية أساسية في اهتمامات الحكومة. ويمضي لبنان قُدما في إنعاش اقتصاده وتطوير نظامه الضريبي باعتماد خطوات مدروسة وإقرار تشريعات حديثة، منها إدخال الضريبة المضافة على السلع والخدمات والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى جانب تفعيل جباية الضرائب المباشرة وترشيد الإنفاق. كما أقر المجلس النيابي قانون الخصخصة وتنظيم عملياتها وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها.

وتنضم هذه التشريعات إلى سلسلة من القوانين التي تعزز ثقة المستثمر في إطار نظام السوق الذي يحرص عليه لبنان، وتُخضع المعنيين في الإدارة اللبنانية إلى قواعد المساءلة والمحاسبة، ومنها قانونا تبييض الأموال والإثراء غير المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن قوى الأمن أتلفت على مدى السنوات الماضية كل الزراعات الممنوعة ومنها الحشيش، لكن لبنان لم يتلق من المساعدات ما تلقاه غيره، بحيث يتمكن المزارعون من العيش بكرامة.

وقد وقّع لبنان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه الماضي بعد أن كان قد انضم إلى منظمة التجارة العربية الكبرى، التي أصبحت تضم معظم الدول العربية، بالإضافة إلى قيامه بالاستعدادات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي يشغل صفة المراقب فيها.

نجتمع تحت سقف الأمم المتحدة، ”دارنا المشتركة“، لنتحاور حول أفضل السبل لتحقيق قيم الميثاق العظيمة. ويفخر لبنان بإيمانه الراسخ بتلك القيم، وبأنه يجسد عبر الوحدة الوطنية لشرائح مجتمعه المتنوعة، تجربة إنسانية وحضارية رائدة غنية نحن نعتز بها، ولا شك أن المجتمع الدولي حريص عليها.

من هذا المنطلق، يتطلع لبنان إلى التعاون معكم للإسهام في إنجاح هذه الدورة وتوفير الحلول البناءة للمشاكل والتحديات التي تواجهنا بما يخدم الحرية والعدالة والسلام في العالم، لا سيما الشرق الأوسط. فإيجاد حل عادل وشامل لجميع أوجه هذا الصراع من شأنه أن يحرر دول وشعوب المنطقة من أعباء مشكلة مزمنة تستنفد ثرواتها وتعيق تطورها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى أناشد الجميع أن يقصروا بياناتهم على مدة ١٥ دقيقة المتفق عليها، والتي تنطبق أيضا على جلسة بعد ظهر اليوم.

أعطي الكلمة لسعادة السيد ستافورد نيل، رئيس وفد جامايكا.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد جامايكا نهنئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ونتعهد بتعاوننا الكامل معه في أعمال هذه الدورة. كما نعرب عن امتناننا العميق للرئيس السابق، السيد هان سونغ - سو، الذي اكتملت الدورة السادسة والخمسون بنجاح تحت إدارته.

وترحب جامايكا بالاتحاد السويسري عضوا في أسرة الأمم المتحدة، ونتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية حين تنضم إلى عضوية منظمتنا في مرحلة لاحقة من هذه الدورة.

قبل ٤٠ عاما اليوم، في ١٨ أيلول/سبتمبر، انضمت جامايكا إلى أسرة الأمم المتحدة بوصفها العضو السادس بعد المائة. وكان ذلك الانضمام إحدى أولى مبادرات سياستنا الخارجية بعد تحقيق الاستقلال. وباتخاذنا تلك الخطوة أبدت جامايكا استعدادها للنهوض بواجباتها

بوصفها عضوا في المجتمع الدولي والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر التعاون المتعدد الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة. واليوم، في الذكرى السنوية الأربعين لانضمامنا، تؤكد جامايكا من جديد إيمانها بالأمم المتحدة وتعلن التزامها الراسخ بالتعددية.

منذ أكثر من ٤٠ عاما ظلت جامايكا تؤدي دورها من خلال مشاركة نشطة في توسيع نطاق عمل الأمم المتحدة في مجموعة من الأنشطة والبرامج ذات الأهمية الحيوية للتنمية العالمية والسلام العالمي. وتهدف سياستنا إلى دعم وتعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعضيد سلطتها الأخلاقية. وفي عالم يضم العديد من الأمم وتتنوع فيه المصالح وتوجد تفاوتات كبيرة في الثروة والقوة العسكرية، تصبح الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها في تشجيع سيادة القانون في الشؤون الدولية وفي التسوية السلمية للمنازعات.

مع الطبيعة المتغيرة للشؤون الدولية وزيادة تعقيدها، وخاصة في سياق العولمة وظهور تحديات جديدة للسلم والأمن، يظل الوفاء بدور الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية. والآن، أكثر من أي وقت مضى نحتاج إلى تعزيز هياكل المنظومة الدولية ومؤسساتها بغية الحفاظ على مصالحنا المشتركة في تحقيق نظام عالمي للسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع.

وفي غضون العام الماضي وقعت أحداث مثيرة نقلت إلى طليعة اهتمامنا مسائل قديمة وحديثة. ونشير إلى الصدمة والفزع اللذين سببتهما الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ والحرب التي تلتها في أفغانستان، واندلاع العنف المتجدد في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وتصعيد التوترات القديمة في جنوب آسيا؛ ومؤخرا التهديد بحرب جديدة في العراق. وقد أولى الأمين العام اهتماما خاصا لكل هذه المسائل في عرضه لتقريره على الجمعية العامة يوم الخميس الماضي. وجامايكا تثني على الأمين العام لوضوح رؤيته بشأن دور الأمم المتحدة في حل المشاكل العالمية الحالية.

والحالة في الشرق الأوسط تكتسي أهمية كبيرة على جدول الأعمال وتستلزم إجراء فوريا؛ حيث شهدنا مؤخرا الكثير من الموت والدمار والمعاناة البشرية وخاصة بين المدنيين. ويتعين علينا الآن أن نكون واضحين بأن السبيل الحقيقي الوحيد لإحلال السلم والأمن هو عن طريق إرساء أسس تسوية عادلة ودائمة. وما نحتاجه الآن هو خطة لدفع العملية قدما صوب عقد مؤتمر سلام. وقد ظهر مستوى كبير من توافق الآراء حول العناصر الرئيسية للتسوية – وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره وإرساء ترتيبات لدولتين دولة إسرائيل ودولة فلسطين لكي تتعايشا داخل حدود محددة بوضوح ومعترف بها دوليا. ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان ومن الملح الاستفادة من حالة الهدوء النسبي الحالية للمضي قدما صوب مفاوضات تشمل قيادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وفيما يتصل بالعراق، الذي ما فتئ موضوع الكثير من المناقشات في الأسابيع الأخيرة، يتعين على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته بأسلوب يكون مقبولا على نحو واسع للمجتمع الدولي وأن يستبعد الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها وإلى عدم استقرار واسع في المنطقة. هذه لحظة هامة في تاريخ الأمم المتحدة، ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن يعمل وفقا للميثاق من أجل حماية سلامة المنظومة الدولية وضمان الحفاظ على السلام.

ولجعل العالم مكانا أكثر أمنا يتطلب الأمر اعتماد تدابير على جبهة أوسع. إن القضاء على الإرهاب مهمة

تتطلب التعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره. والتدابير الشاملة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ترسي إطارا للعمل، وجامايكا تدلي بدلوها في ذلك الجهد. وفي الوقت ذاته ينبغي أن ندرك أنه لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب من حيث أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية. ومن المهم أيضا، في الحملة ضد الإرهاب، ألا يكون هناك استهداف أو وصم لمجموعات إثنية معينة أو مجتمعات دينية معينة؛ كذلك لا يجوز أن تكون هذه الحملة أساسا للتعصب أو الاضطهاد أو التمييز ضد الأقليات أو لانتهاك حقوق الإنسان.

ومسألة الإرهاب ترتبط بمشاكل أمنية ناشئة عن استمرار نمو الاتجار غير المشروع بالمخدرات والنقل غير المشروع للبنادق وغيرها من الأسلحة التي أصبحت عناصر لا يمكن الفصل فيما بينها في عمليات الجريمة عبر الوطنية. وهذه هي الحالة بصفة خاصة في منطقة البحر الكاريبي، حيث تتخذ هذه الظاهرة أبعادا مزعجة في حقبة العولمة. فقد تطورت شبكة متنامية في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الأمر الذي يقوض الأمن الداخلي لدول منطقة الكاريبي ويهدد استقرارها الاجتماعي. ونحن ندرك الجهود المستمرة على الصعيدين الإقليمي والثنائي من مواجهة هذه الشواغل الأمنية، بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير، وبصفة خاصة في مجال تنظيم عمليات نقل الأسلحة الصغيرة ورصدها والإبلاغ عنها في دوائر الاختصاص القضائي التي تنتج فيها هذه الأسلحة.

تلك هي بعض السمات السلبية التي تصاحب العولمة وتضيف إلى المشاكل التي تواجهها البلدان النامية. والآن أصبحت عولمة التجارة والتمويل ووسائل الإنتاج تحديات أكبر. إن التقلص في المساعدة الإنمائية العامة وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتذبذب تدفقات رأس المال قصير الأمد، كل هذا أدى بمرور الوقت إلى تدهور معدلات النمو وزيادة الفقر ومن ثم اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. لذا فإن فرص النمو الاقتصادي والازدهار التي وعدت بها العولمة لم تتجسد بالنسبة للأغلبية. وبدلا من ذلك تتعرض البلدان النامية للخطر في ظل نظام يظل فيه البقاء على قيد الحياة كفاحا مريرا ضد العزلة والتهميش. ودون ترتيب ما لزيادة الإنصاف في تشاطر فوائد العولمة، سنشاهد نمطا لا يستمر فيه إلا إثراء أولئك الذين يملكون الموارد ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، الذين يستطيعون جني مزايا المنافسة.

وفي هذا السياق، كانت المحافل الهامة جدا التي عقدت خلال السنة الماضية، والتي كانت تستهدف النهوض ببرنامج التنمية حسنة التوقيت ومستحبة. ففي الدوحة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تم الاعتراف بوجود خلافات واسعة في مستويات تنمية الدول وقدراتها مما يستتبع ضرورة إيلاء معاملة خاصة ومختلفة للبلدان النامية. ونحن نتطلع إلى إدخال هذه المبادئ في قواعد منظمة التجارة العالمية. لأن هذه، بالنسبة لنا، ستكون خطوة هامة في التماس بعد التنمية في إطار جدول أعمال التجارة. وحيث أن التجارة هي محرك التنمية، من الحيوي إتاحة فرص حقيقية في أسواق الصادرات لمنتجات البلدان النامية دون الحواجز من شتى الأشكال التي لا تزال تعوق وصول تلك المنتجات إلى الأسواق وتقيد اتساع الصادرات.

كذلك ينبغي أن يكون هناك تعزيز كبير في القدرة الإنتاجية من خلال الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية والتحويلات الرأسمالية إليها. وفي مونتيري في آذار/مارس، سعينا إلى وضع إطار لتعبئة أكثر فاعلية لموارد التنمية من مصادر حيوية كثيرة. وقد قدمت بعض المؤشرات التي تفيد أن مساعدة التنمية تزداد، وهو أمر نرحب به، على الرغم من أن هذه المساعدة لا تزال تقل عن الأهداف المتفق عليها.

ودون وجود نظام لإدارة عالمية تضمن الإنصاف في فرص الاستثمار والحماية من ضعف التدفقات المالية الخاصة، تظل المصادر الرسمية للتمويل شكلا حاسم الأهمية في مساعدة التنمية. لذلك من المهم أن تتاح هذه الموارد الجديدة لتحقيق نتائج ملموسة دون تعقيدات أو شروط أو انتقائية.

وفي الوقت الذي نتوخى فيه تنفيذ توافق آراء مونتيري وبرنامج الدوحة، نتطلع أيضا إلى إحراز تقدم في عملية إضفاء الديمقراطية وعملية اتخاذ القرار في إطار المنظومة الدولية للتمويل والتجارة. حيث أنه فقط عندما تُمنح البلدان النامية حيزا عادلا وصوتا فعالا في وضع سياسات التمويل والتجارة الدولية سنلمس إنصافا أكبر في توزيع الثروة في العالم.

ومؤخرا في جوهانسبرغ، اغتنمنا فرصة جديدة للنهوض ببرنامج التنمية المستدامة بزيادة التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نرحب بالأهداف الجديدة الهامة المتفق عليها التي تعطي تعبيرا أكمل لالتزام المجتمع الدولي بأهداف التنمية في الألفية الجديدة. والمحك الحقيقي سيكون ترجمة الالتزامات إلى أعمال عن طريق تعبئة الموارد والوفاء باحتياجات البرنامج والأهداف الموضوعة. لذلك كانت جوهانسبرغ ذروة سنة هامة أعادت تشكيل وتوجيه أولويات التنمية للمجتمع العالمي في الألفية الجديدة. ذلك أن التنمية المستدامة لن تتحقق بدون تمويل التنمية، وكذلك بدون برنامج للتنمية في مجال التجارة.

وترحب جامايكا بوجه خاص بالالتزامات التي اضطلعت بها الدول في قمة جوهانسبرغ بشأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ولا نزال نؤكد الحاجة إلى ضرورة توجيه اهتمام خاص إلى تحديات أوجه الضعف التي تواجهها هذه البلدان. وتدعو الحاجة إلى إتاحة الفرصة العادلة لتأمين رفاه شعوبنا وحماية بيئتنا الضعيفة.

وليس في الإمكان تحقيق هذا بدون التأييد الكامل من المجتمع الدولي. ويتمثل في برنامج عمل بربادوس الذي اعتمد في عام ١٩٩٤ وذلك الالتزام بالدعم. وإذ نستعد لاستعراض تنفيذ ذلك البرنامج في عام ٢٠٠٤، نشجع على تجديد الانشغال بتلك المسائل التي تعتبر حيوية بالنسبة لوجودنا، مثل الأخطار المتمثلة في الاحترار العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية.

كما ترحب جامايكا بالمؤشرات الإيجابية في أفريقيا، حيث يتيح خفض الصراع والتناحر السياسيين فرصة حقيقية لتشييد صرح الاستقرار والتقدم الاقتصادي. لقد عانت أفريقيا من العديد من المشاكل فترة طويلة جدا ولا بد من منحها الفرصة للبدء من جديد.

إن تشكيل الاتحاد الأفريقي والشروع في البرنامج الجديد للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا مبادرتان حميدتان هدفهما تقريب أفريقيا من المسيرة العامة للتنمية الدولية، واحتواء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومحاربة انتشار الفقر. وتمس الحاجة في واقع الأمر إلى الموارد اللازمة، ونحث على بذل كل جهد لضمان أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحقيق الانطلاقة الكبرى للتنمية الأفريقية.

وفي مجال التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، حققت الأمم المتحدة إنجازات هامة في توسيع نطاق حقوق الأفراد وتعزيزها بين الجماعات المعرضة للخطر وللفاقة. ولكن رغما عن هذه الإنجازات، تواجه المنظمة تحديات اجتماعية متزايدة بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يهدد بانتكاس التقدم الذي تحقق خلال عقود طويلة في أجزاء شتى من العالم. ويجب أن يظل العمل المنسق الهادف إلى الحد من انتشار هذا المرض من أولويات هذه المنظمة. وينطبق هذا

أيضا على حماية حقوق الأطفال، إذ أن الأهداف المحددة بتواريخ معينة التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل تحتاج إلى التزام لا لُبس فيه.

وعلى جبهة الأمم المتحدة، يعتبر تطوير القانون الدولي كوسيلة لدعم الأحكام المقبولة عالميا وإنشاء أنظمة قانونية متعددة الأطراف لتحقيق أهداف مشتركة من أهم ميادين إسهام المنظمة العالمية. ومن المنجزات التي تحققت أخيرا اتفاقية روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية التي بدأ نفاذها في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ومن الأمثلة المهمة الأخرى على هذه المنجزات اتفاقية قانون البحار. وسيحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى العشرين لتوقيع تلك الاتفاقية في مونتيغو باي في جامايكا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ولقد ساد الاعتراف بالأهمية العظمى لهذه الاتفاقية التي تحمي مصالح جميع البلدان فيما يتعلق باستغلال موارد المحيطات والمسائل البحرية.

إننا نشيد بالعمل الذي تضطلع به المؤسستان اللتان تمخضت الاتفاقية عنهما، وهما السلطة الدولية لقاع البحار التي عُهد إليها بتطبيق مفهوم التراث المشترك للبشرية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، وهي المحفل الذي يتم فيه تسوية المنازعات البحرية بموجب الاتفاقية.

هذا مثل جيد على نتيجة العمل معا للوصول إلى حلول مشتركة عن طريق عملية متعددة الأطراف من أجل خدمة الصالح المشترك. ويبين هذا المثل أن الأمم المتحدة تقوم بمهامها بنجاح. ولذا يجب علينا أن نحميها ونقويها باعتبارها حامية مستقبلنا المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.